Buḥūth Online
مجلة محكمة تصدر إلكترونيا

وحدة النشر العلمي

بحوث

مجلة علمية محكمة

العلوم الإنسانية والإجتماعية

العدد 12 ديسمبر 2021- الجزء 1

ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

رئيس التحرير
أ.د/ أميرة أحمد يوسف
أستاذ النحو والصرف-قسم اللغة العربية
عميد كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

نائب رئيس التحرير
أ.د/ حنان محمد الشاعر
أستاذ تكنولوجيا التعليم-قسم تكنولوجيا التعليم والمعلومات
وكيل كلية البنات للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

مدير التحرير
د. أسماء كمال عبدالوهاب عابدين
مدرس علم النفس
كلية البنات جامعة عين شمس

مسئول الرفع الإلكتروني:
م.م/ نجوى عزام أحمد فهمي
مدرس مساعد تكنولوجيا التعليم

سكرتارية التحرير:
م.م/ علياء حجازي
مدرس مساعد علم الإجتماع

مسئول التنسيق:
م/ دعاء فرج غريب عبد الباقي
معيدة تكنولوجيا التعليم

مجلة "بحوث" دورية علمية محكمة، تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس حيث تعنى بنشر الإنتاج العلمي المتميز للباحثين.

مجالات النشر: اللغات وآدابها (اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – اللغة الفرنسية-اللغة الألمانية-اللغات الشرقية) العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع – علم النفس – الفلسفة – التاريخ – الجغرافيا).
العلوم التربوية (أصول التربية – المناهج وطرق التدريس-علم النفس التعليمي – تكنولوجيا التعليم –تربية الطفل)

التواصل عبر الإيميل الرسمي للمجلة:
buhuth.journals@women.asu.edu.eg

يتم استقبال الأبحاث الجديدة عبر الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://buhuth.journals.ekb.eg/

- ❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية.
- ❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات الأدبية.

تم فهرسة المجلة وتصنيفها في:
دار المنظومة– شمعة

أحوال الفلاحين من عهد محمد على حتى عام 1882م

سحر محمود محمد فرج
باحثة ماجستير- بقسم التاريخ
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
sahar.mahmoud@women.asu.edu.eg

د. عايدة السيد سليمة
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
Aida.Sleema@women.asu.edu.eg

د. ماجدة محمد حمود
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
Magda.Hamoud@women.asu.edu.eg

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى وضع تعريف محدد للفلاحين المصريين وتقسيمهم من حيث الملكية وعلاقات الإنتاج، كذلك إلقاء الضوء على نظام الحيازة فى مصر قبل عصر محمد على، ثم التغيرات التى أدخلها عندما تولى زمام الأمور فيما عرف بالانقلاب فى نظام الحيازة، وأثر تلك الإصلاحات على الفلاحين، كذلك التغيرات التى أدخلها محمد علي وخلفاؤه في نظام الرى، وفي النظام الإداري في الريف المصري، والوظائف الإدارية والمهام الملقاة على أصحابها، ثم مظاهر معاناة الفلاحين والتي شملت الاحتكار، والضرائب، والسخرة، والتجنيد، والتسحب، والديون وماترتب عليها من قيام الفلاحين بالعديد من الانتفاضات.

وعلى الرغم من معاناة الفلاحين، إلا أن أحوالهم قد تحسنت عن ما كانت عليه في عهد المماليك، حيث سادت البلاد الفوضى وكثر سلب ونهب قبائل العربان وغيرهم، واستطاع محمد علي إخضاعهم لسلطته إما بإعطاءهم أراضي أو غير ذلك، كما حاول هو وخلفاؤه وضع حلول لمشاكل الفلاحين من خلال لائحة الفلاح التى حاولت تنظيم الإدارة فى الريف وقدمت الكثير من الإرشادات عن المحاصيل، كذلك لائحة الأطيان الأولى والثانية، ثم اللائحة السعيدية التى إن كانت تحمل بندًا يخول للمرتهنين الحصول على أراضي الفلاح، إلا أنها حملت فى طياتها كثيرمن المزايا للفلاح، كان كل منها خطوة جديدة نحو تملك الفلاح للأرض وصولًا إلى الملكية الفردية.

الكلمات الدالة: الفلاحون، الحيازة، الأراضى، اللائحة

مقدمة

لا شك أن مقولة "مصر هبة النيل " التي تضمنت التحديد الواضح لدور الفلاح المصري لها أهمية كبيرة، فالفلاح والنيل يشكلان الدعامة الأساسية لثروة مصر الحقيقية، وكل منهما يكمل الآخر (بيومي، 1987، ص15)، لذا فكما كانت مصر هبة النيل فهي أيضا هبة الفلاح الذي مثل البيئة المصرية الحقيقية من التقاليد والعادات والصفات الاجتماعية، فأبناؤه هم القضاة والعلماء والضباط وغيرهم من الفئات التي نبعت من الريف وشكلت عناصر الأمة (سالم، 1981م، ص15).

لقد استمد الفلاح من الأرض القوة التي ساندته فكرس لها حياته، فقطعة الأرض بالنسبة له ذروة العطاء، وبإمكانه فعل أي شئ من أجل الحفاظ عليها، وبالرغم من حبه الشديد للأرض إلا أنه أنكر عليه ملكيتها، فكثيرا ما عاش ملاكها الشرعيون بعيدا عنها تاركين فلاحتها للفلاح، معتمدين عليها كمصدر لدخلهم فقط (شميدت، جونسون، 2013، ص383).

وقد اعتبرت الزراعة الحرفة الأساسية للفلاح وتحكمت في أقدار نسبة كبيرة من أبناء الشعب المصري، فمصر بلد زراعي في المقام الأول استغل القائمون عليها منذ القدم اعتدال مناخها وخصوبة أرضها ومياه نيلها العذبة لاستثمار الرقعة الصالحة للزراعة، ودائما ما نظر الأجانب للزراعة في مصر على أنها مورد أساسي من موارد الاقتصاد، فقديما سماها الرومانيون مخزن القمح، بل سلة غذاء العالم، وحاول المستعمرون من بعدهم من أتراك وفرنسيين وإنجليز استغلال الأرض والفلاح الذي شقي هو وعائلته وحيواناته من أجل خدمتها. (عون، 1966م، ص107، 108)

والفلاح الذي نعنيه في هذا البحث هو المصري الأصيل الذي اكتفي بالقوت القليل وقام بالعمل الكثير، فيه صفاء النية والسذاجة الفطرية لم يسكن المدن وإنما رضي بحياة القرية (نحاس، 2014، ص52). لقد أخطأ كثير من المؤلفين الأجانب والمصريين حينما اعتقدوا أن الفلاح أحمق جاهل، حيث كثرت النكت على سلامة طويته وكيفية خداع الحضري له بسهولة عند بيعه بضاعته في المدن، ولكن نرى أن العائق الأساسي للفلاح في الماضي هو أميته وعدم معرفته القراءة والكتابة، فكثيرا ما ختم على مستندات لم يكن بإمكانه قراءتها، وتعرض لغش المرابين الأجانب له في شؤون أرضه، وبالطبع وجد اختلاف بين الفلاح وقاطن المدينة لاختلاف الثقافة وأسلوب الحياة والمتطلبات والآمال لكل منهما (السيد، 1980، ص55، 56)، وقد تحمل الفلاح المصري كثيرا من الانتهاكات على مدى قرون عديدة من قبل سادة وطنيين وحكام غرباء، كما كان تحت رحمة عناصر الطبيعة من جدب وفيضان وما أعقبهما من الجوع والأوبئة، وواساه في ذلك الأئمة الدينيون (السيد،1980،ص 25،26).

تعريف الفلاح

اختلف كثير من المؤرخين والباحثين حول وضع تعريف محدد للفلاح، ففريق منهم أطلق لفظ "فلاح" على سكان القرى دون تمييز، فاعتبر صاحب الملكية الكبيرة نفسه فلاحا، بينما أطلق فريق آخر لفظ "فلاح" على صاحب الملكية الصغيرة الذي قد يحتاج إلى الاقتراض لزراعة أرضه (عبد اللطيف، 2006، ص205)، واتضح أن بعض أصحاب الملكيات الكبيرة الذين اعتبروا أنفسهم فلاحين قد تحدثوا في البرلمان المصري مدافعين عن مصالحهم وهم في الحقيقة أعيان وأصحاب أراضي وليسوا أصحاب ملكيات قزمية أو صغار مستأجرين أوعمال زراعة أوعمال تراحيل؛ مما دفع الكاتب فكري أباظة إلى

القول في مجلس النواب "إن الفلاح ليس الذي يشكو من سعر القطن، ولا الذي يشكو تسوية الديون العقارية، ولا الذي يبكي من إرهاق الضريبة، فكل هؤلاء ملاك وذوات وأعيان؛ إنما الفلاح الحقيقي هو الذي لا يملك غير جلابية أو زعبوط أو جاموسة أو جحشة، الذي يستأجر ولا يؤجر، يزرع بيده ويسير معظم الأحيان حافي القدمين والرأس..." (رشوان، 2003، ص18).

ومن الممكن عند وضع تعريف للفلاح الاستناد على ركيزتين أساسيتين هما حجم الملكية ونوعية استغلال الأرض، بحيث لا يحتاج الفلاح إلى عمل آخر ويصبح هو وأولاده العاملين وحدهم في زراعتها، وينطبق هذا على الملكيات الصغيرة التي تكونت من خمسة أفدنة (حامد شلبي، 1979، ص194)، ويعد أصحابها فلاحين إذا استغلوها بأنفسهم دون الحاجة إلى عمل آخر، ولا تزيد مساحتها إلى الحد الذي يدفعهم إلى الاستعانة بأجرية، وهناك شريحة أخري يمكن اعتبارها فلاحين وهم المعدمون وعملهم الوحيد فلاحة الأرض وليس لهم حرفة غير الزراعة (بركات، 2017، ص247).

وينطبق هذا أيضاعلى الفلاحين الذين استاجروا مساحة صغيرة من الأرض عملوا فيها بأنفسهم، وبذلك يمكن تعريف الفلاحين بأنهم: هم الفئة التي تقوم بزراعة الأرض واعتمدوا عليها كحرفة أساسية ومصدر لعيشهم، سواء كانوا صغار ملاك أو صغار مستأجرين أوعمال زراعة، ولا يقصد بالفلاحين كل المجتمع الريفي (الطلخاوي، 1987، ص ص95، 96)، وقد وردت كلمة فلاحين في كتابات على باشا مبارك (1823-1893م) تعبيرا عن الوضع الاجتماعي المتدهور الذي عاشته هذه الطبقة، فعند حديثه عن قرية جهينة بسوهاج ذكر أن "أهلها من عرب جهينة لهم كرم زائد ولكن تدهورت أحوالهم وسيقوا سوق الفلاحين "وعند حديثه عن أسرة أباظة بمديرية الشرقية ذكر"أن محمد علي قد خيرهم بين أن يعاملوا معاملة البدو بشرط نزع ما تحت أيديهم من الأراضي والنخيل وغير ذلك وبين أن يعاملوا معاملة الفلاحين ويبقى لهم ما تحت أيديهم فاختاروا الفلاحة وعوملوا معاملة فلاحي مصر من دفع الأموال وحفر الترع وعمل القناطر وجرف الجسور وغير ذلك .." (بركات، 1982، ص67).

اعتمدت حياة الفلاحين بشكل أساسي على زراعة الأرض واحترفوا العمل الزراعي وتبادلوا قوة عملهم في الزراعة، وأنتجوا الحاصلات الزراعية سواء كانت حاصلات المواد الغذائية مثل الحبوب والخضروات أو المواد الأولية بعد تصنيعها لسد حاجات معيشية أساسية كالقطن وقصب السكر وغيرها ... (نصار، 1987، ص95، 96 ؛ بدير ،1989، ص30).

وبناءا على ذلك تم تقسيم الفلاحين من حيث الملكية وعلاقات الإنتاج في مطلع القرن العشرين إلى: الفلاحين الملاك: الذين يملكون خمسة أفدنة ويزرعون أراضيهم بأنفسهم، وقد يلجأون إلى العمل كأجراء في فترات جني المحاصيل؛ والفلاحين شبه المعدمين: الذين يملكون فدان أوأقل ويزرعون مساحاتهم الصغيرة بأنفسهم، ويعملون في بعض الأحيان لدى كبار الملاك، أو يستأجرون مساحة صغيرة يعملون فيها إلى جانب مساحتهم القزمية؛ والفلاحين المعدمون: الذين لا يملكون أية أراضي زراعية على الإطلاق وإنما يعتمدون على قوة عملهم، وعلى هذا فإن التعريف الشامل للفلاحين يقوم على أساس أنهم الفئة التي لا عمل لها سوى الزراعة ولا تحتاج في أدائها لهذا العمل إلى جهد الآخرين، ويتساوى في هذا التعريف الملاك منهم وغير الملاك (رزق وآخرون، 1995، ص49، 50، أبو زيد وعبيد وآخرون، د. ت، ص81، 82).

نظام الحيازة في مصر قبل عصر محمد علي

عندما فتح السلطان العثماني سليم الأول مصر في يناير عام 1517م أبقى على نظام الحيازة الزراعية بما في ذلك أراضي الالتزام والتي شملت أراضي الفلاحة والوسية بالإضافة إلى أراضي الرزق والإطلاق (الحتة، 1950، ص27).

أما عن أراضي الفلاحة، فلم يكن للفلاح حق التصرف فيها بالبيع أوالشراء وإنما فقط حق الانتفاع بجزء من محصولها مقابل سداد ما عليها من ضرائب، وإذا لم يتم السداد فمن حق الملتزم الاستيلاء عليها وإعطائها لمن يشاء، وإذا مات الفلاح انتقلت الأرض إلى ذريته أو أقاربه فإن لم يكن له ذرية تؤول إلى الملتزم، ومن الممكن للفلاح رهن جزء من أرضه للتمكن من زراعة الجزء المتبقي، وكان يطلق على الأرض المرهونة "الغاروقة" ، وبإمكانه أيضا تأجيرها أوالتنازل عنها إذا شاء بموافقة الملتزم (عباس، 1937، ص7).

اختلفت أراضي الوسية من حصة إلى أخرى من حصص الالتزام، وبلغت في الغالب عشر مساحة أراضي الفلاحة، واعتبر الملتزم نائب الحكومة في إدارتها وله سلطات واسعة في حصة التزامه، مكنته الإدارة المحلية من تنفيذها، وفي مقابل ذلك تم إعفاء أراضي الوسية من الضرائب، وكان الملتزم يسخر الفلاحين في زراعتها ويلجأ أحيانا إلى تأجيرها لهم أومشاركتهم محصولها(عباس، 1937، ص7).

أما عن أراضي الرزق فقد أعفيت من الضرائب ولم يدفع عنها إلا ما سمي بضريبة "مال حماية"، وكانت موقوفة على الحرمين الشريفين والمساجد والأضرحة وأعمال البر(الحتة، 1955م، ص94، 95)، ووجدت أيضا أطيان المسموح وهى أراضي خاصة بشيوخ القري، فقد حصل هؤلاء على أراضي من الملتزمين عرفت بالمسموح، كمسموح المصطبة، لا يؤدون عنها المال، واعتبرت هذه الأطيان أجرا لهم مقابل ما قاموا به من خدمات للملتزم، بالإضافة إلى "مسموح البدو" الذي شمل مساحات كبيرة أيضا، وقد أعفاها الملتزم من الضرائب الإضافية (شلبي، 1979، ص10).

انتمى الملتزمون إلى طوائف عديدة من أفراد الحامية العسكرية (الأوجاقات)، والتجار، والأفندية، ورجال الإدارة، وبعض النساء، ومشايخ الطرق الصوفية، بالإضافة إلى العلماء الذين عملوا كنظار أوقاف إلى جانب عملهم كملتزمين، وعمل مشايخ البدو أيضا ملتزمين فكانت لهم أراضي معفاة من الضرائب سميت "مسموح العربان " (على بركات، د. ت، ص17)، فاستغلوا الفلاح وفرضوا عليه ضرائب عديدة، منها الرسمية وأخرى غير رسمية، وأناب الملتزم في بعض الأحيان شيخ القرية عنه في جباية الضرائب وذلك بتفويض منه، وقد اختلسها بعضهم أحيانا لأنفسهم وتحججوا للملتزم بأن الفلاح لم يسددها فاضطر الفلاح للسداد مرة أخرى تجنبا للاستيلاء على ما تحت يده من أرض وعجز عن استرداد الأموال التي دفعها في المرة الأولى لشيخ القرية (بدوي، 1999، ص45)، وكثيرا ما جرد الملتزمون الفلاحين العاجزين عن سداد الضريبة من أراضيهم فنتج عن هذا النظام الضريبي وجود طبقة من الفلاحين المعدمين (ريفلين، 1968م، ص46).

التغيرات التي أحدثها محمد علي في نظام حيازة الأراضي الزراعية

هكذا لم يحدث أي تغير لصالح الفلاح في ظل نظام الحكم العثماني، بل يمكن اعتباره عائقا نحو التطور، وقد تعرض هذا النظام للتدهور نتيجة الصراع بين المماليك والسلطات العثمانية من ناحية والفرق العسكرية والسنجقيات وغيرهم حول منصب شيخ البلد من ناحية أخرى، وحينما احتل الفرنسيون مصر عام 1798م شكل نابليون بونابرت الديوان العام الذي كان من بين أهدافه إعادة النظر في قوانين الملكية والموراثيث والضرائب ولكن لم يتم عرض مسألة الأراضي الزراعية على الديوان لعدم اتفاق مستشاريه على ما يجب اتباعه في هذا الأمر، فقد كان هناك عدد من القرى بدون ملتزمين نتيجة لقتل ملتزميها في المعارك الحربية وفرار البعض منهم أحيانا ورأى بعض المستشارين أن الفرصة سانحة لإدخال إصلاح في ملكية الأرض الزراعية وجعل الفلاحين ملاكا حقيقيين مما يكسب فرنسا ولاءهم، بينما رأى البعض الآخر الإبقاء على النظام القديم لأن الملتزمين أقدر على إدارة الأمور الاقتصادية في الريف، وأخيرا تم صرف النظر برمته ربما بسبب الظروف التي واجهت الحملة (كريستوف، 1967، ص246)، ثم عادت فكرة إصلاح حيازة الأرض في عهد مينو الذي كون في 2 مارس عام 1801م لجنة لمسح الأراضي الزراعية، وقد هدف مشروعه إلغاء نظام الالتزام وجعل أرض الوسية ملكا للملتزمين وأرض الفلاحة ملكا للفلاحين، وتوحيد الضريبة على الأرض، وإعطاء جميع ملاك الأرض مطلق الحرية في زرع أراضيهم كيفما شاءوا، ولكن لم يقدر لمشروع مينو النظر فيه لقدوم القوات العثمانية والإنجليزية إلى مصر في نفس الشهر؛ وبذلك بقيت أوضاع حيازة الأراضي الزراعية كما كانت عليه من قبل (الحتة، 1967، ص36).

وعندما تولى محمد علي الحكم عام 1805م أحدث انقلابا في أوضاع الحيازة واتبع في ذلك عدة خطوات، أولها: عام 1808م حيث قام بعمل مسح شامل لمساحات الأراضي الزراعية ودرجة جودتها، وبداية من عام 1809م بدأ في اتخاذ إجراءاته من أجل إلغاء نظام الالتزام، كما انتزع الأراضي الزراعية الواسعة التي كانت في حيازة المماليك بعد القضاء عليهم في مذبحة القلعة عام1811م، ونقل جميع الالتزامات إليه شخصيا، ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف فيها، فقدأصدر أمرا في فبراير سنة 1814م بضبط جميع أراضي الملتزمين في الوجه البحري وحصل هؤلاء على تعويض يعادل الفايظ الذي حصلوا عليه من قبل، وبقيت بعض أراضي الوسية في أيدى الملتزمين وأعفاها محمد علي من المال وأعطاهم حق الانتفاع بها سواء بزراعتها أو بتأجيرها، ولكن ما تم في الصعيد كان عكس ذلك حيث تم مصادرة الأراضي دون تعويض، ولم تسفر معارضة الملتزمين لإلغاء نظام الالتزام عن نتيجة، وتم توزيع الأراضي التي تحت أيديهم على الفلاحين القادرين على زراعتها فأعطى محمد علي لكل أسرة مساحة تراوحت بين ثلاثة وخمسة أفدنة في مقابل دفع الضرائب عنها، وبإلغاء نظام الالتزام تخلص الفلاحون من عنت وظلم الملتزمين ورفضوا العمل بأجر في الأراضي التي بقيت في حوزتهم (الجبرتى، 1998، ص116، 117؛ الفلاحة 1920، ص106).

وعلى كل حال لم يحصل الفلاح على أية حقوق جديدة فيما اختص بحيازة الأرض، ولم يختلف الأمر عما كان عليه من قبل سوى حلول شيخ البلد محل الملتزم في تقرير من تؤول إليه أرض الفلاح المتوفي، وإن كانت العادة قد جرت على إعطاء الأولوية في الانتفاع بالأرض لأبنائه من الذكور، ولم يتغير هذا الوضع حتى نهاية عصر محمد علي حيث لم يحصل الفلاحين على حقوق جديدة على الأرض، ولم تكن لائحة الأراضي الأولى الصادرة عام1846م سوى تقنين لما جرت عليه العادة، أما أبرز التغيرات التي حدثت في هذا القطاع فهي أن الضرائب أصبحت تجبى مباشرة عن طريق ممثلي الحكومة دون وساطة، وسميت تلك الأرض بالأراضي الخراجية (الأثرية) ولصاحبها الحق في التصرف فيها بالإيجار أو المزارعة أو الرهن ولا تنزع إلا في حالة المنفعة العامة؛ وقد صدرت بشأن هذه الأراضي ثلاث لوائح، الأولى في 2 ديسمبر 1847م، والثانية في 27 يناير عام1855م، والثالثة في 5 أغسطس عام 1858م والمعروفة باللائحة السعيدية (الحته، 1950، ص36).

وضع محمد علي في سبتمبر عام 1813م برنامجا اشتمل على:

- التوسع في مساحة الأراضي المزروعة لحساب الباشا من الأراضي التي عجز الحائزون لها عن زراعتها لعدم توفر المال لدفع الضرائب عنها.
- إلغاء الامتيازات التي منحها محمد علي لأتباعه والخاصة بعدم دفعهم ضرائب، وتصنيف الأراضي طبقا لطبيعة الأرض والمحصول المزروع بها، وفرض الضرائب بناءا على هذا التصنيف.
- إلغاء الضرائب الإضافية التي فرضها الملتزمون على الفلاحين وضمها للضرائب العادية المفروضة على الأراضي، ووضع نظام لجباية الضرائب ضمانا لوصولها لخزينة الدولة، وأخيرا إلغاء جميع الإعفاءات التي منحت للأراضي المملوكة للمساجد والمؤسسات الدينية (ريفلين، 1968، ص82).

أما بالنسبة لأراضي الرزق فقد أمر محمد علي ابنه إبراهيم في ديسمبر عام 1812م بالاستيلاء عليها، ولم يكد ينتهي عام1813م حتى كانت جميع أطيان الرزق في الصعيد تحت يد الحكومة بما في ذلك أراضي قبائل هوارة والمماليك، وبداية من عام1814م تم تسجيلها بأسماء من يفلحونها بعد مصادرة مساحات كبيرة منها عجز أصحابها عن تقديم الأدلة الكافية على حيازتها، وقد لقي هذا معارضة كبيرة من قبل المشايخ فاتفق محمد علي معهم على أن تفرض عليهم ضريبة الخراج شأن بقية الأراضي وتتولى الدولة الإنفاق على المؤسسات الدينية والخيرية (الحتة، 1950، ص30).

نتج عن التغيرات التي أحدثها محمد علي في نظام حيازة الأراضي الزراعية ظهور حيازات جديدة أهمها:

- أراضي المسموح

عندما انتهى محمد علي من مسح الأراضي الزراعية منح مشايخ القري أطيانا معفاة من الضرائب عرفت باسم "مسموح المشايخ" وذلك مقابل الخدمات التي قدموها للحكومة، واستضافة العمال المارين

والنازلين بقراهم، وكذلك الخدمات التي قدموها للملتزمين، وقد حددت أراضي المسموح بأربعة أو خمسة أفدنة على كل 105 فدان، وتم تخصيص عشرة أفدنة عن كل مائة فدان من أراضي القرية لكبار المشايخ المعروفين بالمقدمين، وإذا توفي المنتفع بهذه الأرض تؤول إلى أولاده ما داموا مستمرين في تأدية واجب الضيافة وإن لم يستطيعوا القيام به أضيفت هذه الأرض إلى أراضي القرية وفرضت عليها ضريبة، وتم ذلك بداية من عام 1843م، وبمرور الوقت ساءت تصرفات هؤلاء المشايخ واستبدوا في تسخير الفلاحين في زراعتها وخدمتها مما أدى إلى قيام سعيد باشا (1822- 1863م) بإصدار أمر في عام 1858م بإبطال المسموح وضم الأراضي على أسماء زارعيها من الفلاحين بأعلى ضريبة في كل قرية (حنين بك، 1904، ص146).

- **الأبعاديات**

هى الأراضي التي شملتها مساحة محمد علي عام 1813م ولكنها لم تدرج بسجلات المساحة لأنها لم تكن مزروعة ولم تفرض عليها ضرائب، وقد حاول محمد علي استصلاحها لتوسيع المساحة المزروعة، حيث أمر نظار الأقسام بتأجيرها لموظفي الأقاليم بشرط القيام باستصلاحها، ولم ينتهج محمد علي سياسة محددة تجاه أراضي الأبعاديات، ففي بعض الأحيان منحها اميتازا لبعض الأشخاص وأعفاها من الضرائب لفترات تراوحت بين ثلاث وسبع سنوات، وأحيانا منحها كرزقة بلا مال، كذلك منح محمد علي أراضي من الأبعاديات للبدو تشجيعا لهم على الاستقرار؛ ولم يكن ذلك المنح يتم وفق مستند وإنما كان وعدا منه بإعفائهم من التجنيد والسخرة إذا قاموا بزراعتها، ومنحت أيضا للأجانب الذين استقروا في مصر فقد استطاع عدد منهم استغلال أرباح تجارته في استصلاحها، ولما كانت هذه الأرض تحتاج إلى مشقة في استصلاحها ولم يكن لحائزيها سوى حق الانتفاع بها فقد قام محمد علي بإصدار أمر في يناير سنة 1837م أعطى بمقتضاه لحائزيها حق الانتفاع بها وتوريثها تشجيعا لهم على استصلاحها، واعتبرت أراضي الأبعاديات النواة الأولى لقيام الملكيات الزراعية الكبيرة والتي استمد أصحابها مكانتهم في المجتمع من خلال ملكيتهم لها، وهؤلاء أصبحوا الأعيان وكبار ملاك الأراضي الزراعية (ريفلين، 1968، ص92- 94)

- **الجفالك**

منح محمد على لنفسه ولأفراد أسرته مساحات واسعة منها، وبدأت مساحات وعدد الجفالك في الازدياد في أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر، خاصة في عام 1841م عندما عجزت قرى بأكملها عن دفع الضرائب وتركوا أراضيهم واستولت حكومة الباشا عليها كما انتزعت جزءا من أملاك أصحابها، وتم عمل حصر لكل أفرادها ومواشيها وأدواتها الزراعية وتعيين ناظر مهمته تنظيم عمل الموظفين والتأكد من قيام كل موظف وفلاح بالعمل المكلف به حتى إذا حدث تقصير من أي واحد منهم يتم معاقبته، ومن موظفي الجفالك الخولي ومساعديه ومهمتهم الإشراف على الزراعة، ومشايخ القرى ومهمتهم الإشراف على الفلاحين، والطبيب البيطري ومهمته رعاية الماشية والدواجن، وموظفو المخازن، وعدد آخر من الموظفين غير المسئولين أمام الناظر بل أمام موظفين آخرين من الحكومة، وهم

المساح والصراف وكبير كتاب الجفالك، وعلى الرغم من أن القانون الصادر عام1837م خول للفلاحين أخذ سدس محاصيلهم مقابل عملهم إلا أن ذلك لم يحدث، فقد استولى الموظفون على القمح لأنفسهم، وقدعمل الفلاحون والمواشي في ظروف بالغة السوء، وهرب عدد منهم ولكن تم إعادتهم بالقوة حيث أمر محمد علي بتسليم الفلاحين الذين ثبت عدم انتمائهم فعليا إلى القرية الموجودين بها، وتم إعادتهم تحت حراسة عسكرية إلى الجفالك التي هربوا منها، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى إعدام الفلاحين الهاربين ليكونوا عبرة لغيرهم، وقد أخفى الموظفون مشاكل الفلاحين في الجفالك عن محمد علي اعتقادا منهم أن ذلك يساعدهم على البقاء في وظائفهم، ولكن في النهاية وصلت شكاوى الفلاحين إليه فأصدر أوامره إلى وزارة المالية لبحث المشاكل الموجودة وتحويلها إلى محكمة الحقانية التي وضعت تقريرا بناءا على ما تلقته من مديري الجفالك، ولكنها لم تستطع تقديمها لما حملته هذه التقارير من حقائق محزنة عن أحوال الفلاحين، وفي عام 1844م عقد محمد علي اجتماعا لمديري الجفالك وأصر على تقديمهم للتقارير وأهانهم لما جاء بها (ريفلين، 1986، ص ص99- 104).

- **العُهد**

انتزع محمد علي مساحات واسعة من الأراضي الزراعية (المعمور) ومنحها لنفسه ولأفراد أسرته، وعرفت هذه الأراضي بالعُهد، فقد تراكمت الضرائب على الفلاحين وأمام حاجة محمد علي إلى المال قام باستحداث هذا النظام حيث ألزم من خلاله كبار الموظفين والضباط الذين اغتنوا خلال عملهم في خدمته بأخذ القرى التي تعثرت في دفع الضرائب والسداد عنها، وذكر بعض المؤرخين أن الأراضي التي حصل عليها المتعهد أعفيت من الضرائب، كما أرجع البعض تاريخ العُهد إلى سنة 1831م حينما أعطى محمد علي قرية مرصفة بمديرية القليوبية عهدة لمحمود أفندي ناظر المبيعات، وما أن حل عام 1844م حتى ازدادت مساحات العهد عن مليون فدان، وقد خص محمد علي نفسه وأفراد أسرته بجزء كبير منها، والجزء المتبقي كان من نصيب كبار الضباط والموظفين، وقد تحولت أراضي العهد إلى ملكية خاصة للمتعهدين بقرار من مجلس الشوري حيث جاء فيه "امتلاك المتعهدين للأراضي الواضعين أيديهم عليها بموجب اللائحة السعيدية، وقد صدر حكم قضائي في عهد الخديو إسماعيل (1830-1895م) أكد أن أراضي العهد التي مضى عليها خمس سنوات في عهدة المتعهدين أصبحت ملكا لهم بصرف النظر عن دعوى المدعين (بعض الفلاحين) ولا يسمع لهم دعوى ولا قول، وقد تعرض الفلاحون في ظل نظام العُهد لأقسى أنواع الاستغلال (عبد الحميد وعباس، 1981، ص244-247؛ رمضان، 1995، ص16).

هكذا شهد الريف المصري تغيرا جذريا في خريطة القوى الاجتماعية نتيجة التغيرات التي أحدثها محمد علي في حيازة الأراضي الزراعية، فقد دخلت عناصر جديدة دائرة التملك إلى جانب أسرة محمد علي، ولم تؤد هذه التغيرات إلى اختفاء صفوة كبار الملاك، بل تكاد تكون هذه الطبقة الوحيدة التي أعفيت بعض أراضيها من الضرائب حيث تشكلت صفوة إدارية من كبار الملاك استطاعت جعل نفسها جماعة متميزة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية استعان بها محمد علي في إدارة البلاد، وشكلت أراضي هؤلاء

النواة الأولى للحيازات الزراعية الكبيرة التي تحولت في أواخر عهد محمد علي إلى ملكيات خاصة تمتع أصحابها بكافة حقوق التصرف فيها (الحسيني، 2003، ص130).

الإصلاحات الزراعية وأثرها على الفلاح

افتقرت مصر إلى التوجهات الحديثة في شؤون الزراعة في القرن الثامن عشر فقد ظلت كما كانت عليه في العصور السابقة دون تغير، ومن المعروف أن محمد علي لم يبدأ برنامجه الإصلاحي فور وصوله إلى الحكم حيث عمل في البداية على تثبيت دعائم حكمه والقضاء على القوى المعارضة ثم اتجه بعد ذلك إلى إصلاح النواحي الاقتصادية (الشلق وزكريا وآخرون، 2005، ص71)، ونظرا لأن الزراعة شكلت المحرك الأول والمصدر الرئيسي للاقتصاد المصري فقد بدأ اهتمامه بها وبوسائل الري وإدخال محاصيل جديدة وغير ذلك بماعاد بالنفع على الزراعة (لهيطة، 1944، ص109، 110؛ الأنصاري، 1993، ص217).

فالزراعة تعد من أهم مصادر الدخل من خلال الضرائب المفروضة على الفلاحين، لذلك حاول محمد علي الاستفادة من الأساليب الحديثة التي شهدتها الدول الأوربية ومحاولة تطبيقها في مصر، فجلب المعلمين الماهرين من الخارج لتعليم الفلاحين أساليب الزراعة الحديثة، وتم إجبار الفلاحين على اتباع تلك التعليمات وتنفيذها وإذا حاد أحد عنها تعرض للعقاب، لذا أنشأ محمد علي مؤسسات تعليمية زراعية في مصر كما أرسل عددا من الشبان إلى الخارج لدراسة شؤون الزراعة ثم العودة إلى مصر(شلبي، 1891، ص39).

وقد تمتع كبار ملاك الأراضي الزراعية وحدهم بثمار الإصلاحات التي قام بها محمد علي دون غيرهم من أهل الخدمة الزراعية ولم يعطوا الأهالي إلا بقدر ما سمحت به أنفسهم، فلم يحصلوا إلا على الشيء القليل مقابل المقدار الكبير الذي حصل عليه كبار الملاك لاعتقادهم أنهم الأولى بالخيرات الناتجة عن الأرض فهم المالكون لها دون غيرهم وأن من عداهم لا يستحق من المحصول شيئا إلا في مقابل خدمة الأرض، ولم يحصل الفلاح إلاعلى الفتات الذي لم يكف قوته هو وأولاده (بركات، 1982، ص75).

تطور وسائل الري

اهتم محمد علي بتطوير وسائل الري حيث كانت الزراعة تتوقف بشكل كبير على السياسة المائية، فعمل على إنشاء القناطر الخيرية وحفر الترع وإقامة الجسور وإيجاد نظام جديد للري، ولم يكن معنى ذلك إلغاء ري الحياض الذي ظل موجودا رغم عدم خلوه من العيوب والتي كان من أهمها:

- بقاء كميات الطمي في الحياض العليا بينما خلت الحياض السفلى منها.
- اعتمد هذا النظام بشكل كلي على فترة الفيضان، والتي كان من الممكن أن يسبب اضطرابا في نظام الزراعة، وأخيرا تحديد الزراعات بما يتفق مع فيضان النيل (ريفلين، 1968، ص353).

وليحقق محمد علي سياسته الزراعية قام بإنشاء الترع مثل ترعة الخطاطبة ووادى الطميلات والجعفرية والمحمودية في الوجه البحري، وترجع أهمية ترعة المحمودية بمديرية البحيرة في أنه يمكن من خلالها شحن المحاصيل الزراعية من كافة الأقاليم وتوصيلها إلى ميناء الأسكندرية، هذا بالإضافة إلى تشجيع الملاحة وإمداد المدينة بالمياه العذبة، وإمكانية ري شمال البحيرة، وقد أدخل محمد علي نظام المناوبات لنهايات الترع، وتدبير مياة الري لقلة المياه الصيفية، وكان لهذا الانقلاب الذي استحدثه محمد علي في نظام الري نتائج مهمة في زيادة مساحة الأراضي الزراعية، والتوسع في زراعة محصول القطن الذي كان يعد المحصول الاقتصادى الأول (زين الدين، 1995، ص75، 76)، ولم تكن منشآت الري في الوجه القبلى بنفس ضخامتها في الوجه البحري لاقتصار زراعة القطن على الدلتا، واقتصر معظمها على صيانة النظام الموجود من قبل حيث تم تطهير الترع القائمة وتقوية الجسور وبناء المنظمات (ريفلين، 1968، ص344).

شهد الري اهتماما في عهد عباس باشا الأول (1848- 1854م) أيضا حيث استمر العمل في القناطر الخيرية، وذكر البعض أنه لم يكن يرغب في استكمال العمل بها لاعتقاده عدم نجاحها لكنه لم ينفذ رغبته، وقد تكونت لجنة لفحص هذه القناطر وأظهرت ما فيها من عيوب، واهتم سعيد باشا (1854- 1863م) بتعميق ترعة المحمودية وتطهيرها وإنشاء طلمبات عند ترعة العطف لتغذيتها بالمياه، كما أصلح غيرها من الترع التي امتدت إليها يد الإهمال في عهد عباس باشا الأول، كذلك تم في عهده إنشاء ريّاح المنوفية، وقد نتج عن هذا التطهير زيادة مساحة الأراضي الزراعية (البطريق، 1999، ص121).

واصل الخديو إسماعيل (1830- 1895م) هذه السياسة فتم في عهده حفر112 ترعة من بينهما ترعة الإسماعيلية البالغ تكلفتها 2 مليون جنيه مصري والتي ساعدت على استصلاح مساحات كبيرة من أراضي الشرقية، وترعة الإبراهيمية في مصر الوسطى التي سهلت زراعة قصب السكر في مديريتي المنيا وبني سويف، وبذلك تم إدخال الري الدائم في تلك المديريات، كم اتم في عهده إصلاح رياح المنوفية وتعميقه وبناء قناطره فأصبح أهم مصدر للري في مديريتي المنوفية والغربية، وكذلك إصلاح طلمبات العطف وزيادة طاقتها لتغذية ترعة المحمودية بالمياه طوال العام، كما تم تحويل كثير من الترع النيلية إلى صيفية، وجلب الخديو إسماعيل عددا من ماكينات الري البخارية من أوروبا ووضعها في أطيانه الخاصة واقتدى به كبار الملاك، وتم تطهير الترع الكبيرة وأصدر الأوامر إلى المديرين بإلزام النواحي والكفور بتطهير الترع الصغيرة والإسراع في إنجاز الأشغال اللازمة لحفظ الجسور في أيام التحاريق، ورغم كل تلك الجهود فقد كان مستوى المياه في الصيف منخفضا عن الأراضي الزراعية بعدة أمتار مما اقتضى استخدام الآلات الرافعة، وقد ترتب على الاهتمام بوسائل الري وتطويرها اتساع زراعة الحاصلات الصيفية وخاصة القطن وأصبح من الممكن إنتاج ثلاثة محاصيل في السنة في نفس الأرض بدلا من محصول واحد مما أدى إلى زيادة الثروة الزراعية، وقد أدى زراعة أكثر من محصول إلى إضعاف

التربة وإجهادها إلا أنه ظهرت المحاولات لعلاج ذلك بالتسميد وقد ازدادت مساحة الأراضي الزراعية في الفترة من عام 1863 إلى 1872م بمقدار 327, 485 فدان (إسماعيل، 1900، ص83).

وبالرغم من الإصلاحات التي قام بها محمد علي وخلفاؤه إلا أنها كان لها الأثر الأكبر والإيجابي على كبار الملاك دون الفلاحين وذلك لسوء توزيع مياه الري بينهم، ففي الوقت الذي استخدم فيه كبار الملاك الوطنيين والأجانب الوابورات لري أراضيهم حرم الفلاحين من وصول المياه لأراضيهم لعدم امتلاكهم مثل هذه الآلآت (بركات، 1982، ص74).

الوظائف الإدارية فى الريف المصرى و علاقة ذلك بأحوال الفلاحين

اتسمت إدارة الأقاليم في مصر في العصر العثماني بالفساد نتيجة الصراع بين أمراء المماليك من أجل السيطرة على حكم الولايات، وقد مثل المماليك عناصر منقسمة على أنفسهم مشغولين دائما بالصراع فيما بينهم، وشارك المصريون في الوظائف العامة بداية من عصر محمد علي، فلم يكن مسموحا لهم قبل ذلك تولى المناصب الأعلى من منصب شيخ القرية، إلا أن محمد علي سمح لهم بتولي وظيفة ناظر القسم، وسمح سعيد باشا من بعده بتوليهم وظيفة مدير المديرية (صالح، 2009- 2010، ص141)، ومن أجل الحصول على نتائج التغيرات والإصلاحات التي أحدثها محمد علي في مجال حيازة الأراضي الزراعية والري وإدخال المحاصيل الجديدة والنواحي الزراعية بشكل عام كان لابد من وجود إدارة في الريف يمكنه من خلالها الإشراف على العملية الزراعية وتحصيل الأموال وتنفيذ تعليمات الحكومة بدقة في كل ما يخص النواحي الزراعية، وقد حددت لائحة الفلاح المصري الصادرة في يناير عام 1830م الوظائف الإدارية في الريف المصري والسلطات المنوط بها الموظفين واختصاصاتهم، كذلك تضمنت حق الفلاحين في شكوى الموظفين في حالة تعرضهم للظلم منهم (شلبي، 1989، ص41، 42).

وقد اهتم محمد علي بإصلاح نظام إدارة الأقاليم وأدخل تعديلات على التقسيم الإداري للبلاد حيث قسم مصر إلى سبع مديريات عين على كل منها مدير وإلى جانب هذه المديريات وجدت خمس محافظات هى (القاهرة– الأسكندرية– رشيد– دمياط– السويس)، وقسمت كل مديرية إلى عدة مراكز رأس كل منها مأمور، وكل مركز إلى عدة أقسام (أخطاط) رأس كل منها ناظر، وشمل القسم عدة نواحي (قرى) وتولى الإشراف على كل قرية رئيس سمى شيخ البلد (المعروف الأن بالعمدة)، وإلى جانب شيخ البلد وجد الخولي وغيره من موظفي القرى؛ وعلى الرغم من تمتع هؤلاء جميعا بسلطات واسعة إلا أنهم اتبعوا الأوامر المرسلة من محمد علي والتي وضحت كيفية تنفيذ هذه السلطات، وكان يتلقى الشكاوى الصادرة ضدهم وشدد محمد علي على مراقبة رجال الأقاليم وأمر بعزلهم إذا أساؤوا استخدام السلطات التي أسندت إليهم مثلما حدث في عام 1817م حينما قام بعزل جميع حكام الأقاليم لتعرض أهالي النواحي ومنهم الفلاحين للظلم (إسماعيل، د. ت، ص216، 217).

محاسب القسم

وكانت مهمته الإشراف على الشؤون المالية في القسم وأعمال الصيارفة في النواحي، ولم يكن لأي محصل ضرائب عجز عن تصفية حسابه عن إحدى السنوات المنتهية الاستمرار في جباية الضرائب في القرى، وإذا حدث أي عجز من قبل الصراف ولم يكن بإمكانه سداده فعلى ضامنه المشرف عليه المعروف بالمباشر- سداده بدلا منه، ومن مهام المحاسب أيضا الإشراف على أعمال الصيارفة ومطالبتهم بتقديم بيانات بما قاموا به، وبالإضافة إلى إشرافه على الصيارفة فقد أشرف أيضاعلى الكتبة الذين عملوا في مخازن الأرز (ريفيلين، 1968، ص134؛ لائحة زراعة الفلاح، 1830، ص54، 55).

حاكم الخط

تولى جمع الموظفين (مشايخ الحصة والقائمقامات)، وإبلاغهم بالكميات المطلوبة من المحاصيل من كل ناحية، وذلك بعد انعقاد اجتماع يحضره المأمور وموظفوه ويبلغون فيه موظفي الخط بحصة المحاصيل المطلوبة من كل إقليم، ومن مهام حاكم الخط الإشراف على توزيع آلات الري في وقت الفيضان وإصدار التعليمات الخاصة بتوزيع الأراضي المخصصة لكل محصول والتأكد من أن المشايخ والفلاحين قد أعدوا الأراضي وبذروا البذور طبقا للتعليمات التي قررتها الحكومة، كذلك عليه تعويض أي نقص حدث في المواشى أو البذور، وعقد اجتماع شهري لموظفي الناحية (القائمقام ومشايخ الحصص والصراف) لفحص أسباب تأخر الفلاحين عن سداد الضرائب، والتأكد من تحصيل الصراف من الفلاحين القيمة الصحيحة من الضرائب، ومطالبتهم بتقديم إيصالات تفيد ذلك، وفي حالة اللجوء إلى السخرة في زراعة الارض أو تطهير الترع وتقوية الجسور على حاكم الخط بالتعاون مع المأمور تنظيم ذلك العمل داخل أقاليمهم، وإذا أهمل حاكم الخط مهام وظيفته تعرض في المرة الأولى للتوبيخ من المأمور وللعقاب في المرة الثانية بالضرب خمسين جلدة ينفذها ناظر القسم وإذا تكرر ذلك يتم ضربه مائة جلدة ثم إذا تكرر ذلك يتم عزله (ريفلين، 1968، ص134- 136).

القائمقام

اعتبرت الناحية جزءا من الإقليم (الخط) وتم تقسيمها إلى حصص منفصلة وكان المسؤول الرئيسي عنها هو القائمقام الذي تحمل المسئولية الكاملة في كافة شؤونها، كما تقاسم مع شيخ الناحية الحفاظ على ما يتعلق بشؤون الري وتطهير الترع وتقوية الجسور، كذلك الاجتماع مع مشايخ الحصص في فترة الفيضان لتحديد ما يخص الفلاحين في حصة كل منهم من أعمال الري وتحديد الكمية المطلوبة

من المحاصيل في كل ناحية، وأيضا الإشراف على الفلاحين في تأدية ماعليهم من أموال للصراف بالاشتراك مع شيخ الحصة، ومراقبة طريقة تعامل الصرافين مع الفلاحين، وإذا حدث أي تقصير من الصراف في تأدية واجبات عمله أو قام بتحصيل ضرائب زائدة عن المطلوب من الفلاحين يتم إبلاغ ناظر القسم (ريفلين، 1968، 137، 139).

مشايخ الحصص (القرى)

لم يكن التعيين في منصب شيخ القرية وفقا لرغبة الأهالي بقدر ما أخذ بعين الاعتبار فيه الحفاظ على استقرار الوضع في الريف، وقد كان للإدارة المركزية في الريف دور كبير في إنهاء إجراءات التعيين، وأحيانا كان يتم إعادة مشايخ القرى المقالين من مناصبهم ورفت المنتخبين من قبل الفلاحين، مع ملاحظة تفشي الجهل والأمية وعدم اتباع الأسس السليمة في عمليات الانتخاب (نجم، 1989، ص280، 281)، وقد وجد في كل قرية شيخ واحد أو عدد من المشايخ، وهم في الغالب من أبناء القرية، وكان عددهم يتوقف على مساحة القرية وما يتبعها من أراض، ووصل عددهم في بعض الأحيان إلى عشرين شيخا في القرية الواحدة، وعرف أبرزهم بشيخ المشايخ أو المقدم (عبد الرحيم، 1974، ص22، 23)، وقد حدد محمد علي مسؤوليات مشايخ القرى مع بداية مسح الأراضي الزراعية في عام 1813م ومنها تقديم المعلومات اللازمة للجان المساحة والتي شارك فيهاعدد كبير من الأقباط وأعيان الصعيد كمساحين.

ومن مهام مشايخ القرى التي حددتها لائحة الفلاح:

- حماية فلاحي حصته وأراضيهم وفق قائمة أصدرتها المديرية بأسماء أفراد الحصة والإبلاغ عن الفلاحين المتسحبين من ناحيته.

- مشاركة الفلاحين قطع الجسور لري الأراضي وقت الفيضان وحفر القنوات المطلوب تعميقها وعمل الصيانة اللازمة للجسور والمرور يوميا وقت الفيضان بصحبة القائمقام على الجسور وترتيب الحراسة اللازمة لها، وفي حالة عدم وجود أعداد كافية بإمكان شيخ القرية الحصول على معاونة من القرى المجاورة، ومن مهامه أيضا متابعة المحاصيل المحدد للفلاحين زراعتها في حصتهم وإذا عجز أحدهم عن زراعة أرضه تولى شيخ القرية مسئولية زراعتها، وأيضا تشجيع الفلاحين على إنجاز أعمالهم الزراعية سواء بشكل مباشر أو بتكليف الفلاحين القادرين على زراعتها بالأجر.

- العمل على تحقيق التعاون بين الفلاحين الذين امتلكوا سواقي للري وغير المالكين لها بما يعود بالنفع على الزراعة.
- لابد من تواجد شيخ القرية مع الصراف أثناء تحصيل الأموال الأميرية ، وأيضا مع الفلاحين عند طلبهم للأعمال العامة وذلك منعا لهروبهم مع مراعاة العدالة في توزيع الأعمال عليهم.
- لشيخ القرية الحق القضائي في الفصل في المنازعات الناشئة حول حدود الأراضي بين الفلاحين، وتوقيع العقوبات عليهم بالاشتراك مع القائمقام في حال استخدم أحدهم بهائم غيره (إسماعيل، د. ت، ص218)

كذلك حددت اللائحة عقوبات مشايخ القرى في حالة تقصيرهم في مهام وظيفتهم أو إساءة استخدامها مثل تشغيل الفلاحين واستغلالهم في زراعة أراضيهم دون مقابل، وقد أوكلت اللائحة إلى كبير المشايخ القيام بتنفيذ هذه العقوبات، كذلك أكدت لائحة صراف النواحي الصادرة عام 1835م على تلك المسئولية، وكانت هذه العقوبات كما أضاف ديوان المالية في عام 1844م مسئوليات جديدة لمشايخ القرى تعلقت بحفظ الأمن في القرية من اللصوص، وفي حالة فشل شيخ القرية في ضبط السارق عليه هو والخفراء دفع ثمن الأشياء المسروقة للشخص المسروق منه (بركات، 218، ص102- 105).

على الرغم من العقوبات التي نصت عليها لائحة الفلاح لموظفي الريف الذين ارتكبوا تصرفات غير مشروعة أو أهملوا وخرجوا عن الإطار المحدد لمهام وظائفهم، وبالرغم من الجولات التفتيشية التي قام بها كبار رجال الدولة إلا أنه قد تفشت الرشوة بين موظفي الإدارة في الريف المصري، مما دعا محمد علي إلى الإشراف بنفسه عليهم ومتابعة سير العملية الزراعية بداية من عام 1832م (شلبي، 1979، ص42)، ولم تكن لشكوى الفلاح أهمية حيث كان من الصعب على الفلاح الفقير عرض مشكلته على الباشا عرضا تتضح منه حقيقة المشكلة، ولم تحظ شكواهم باهتمام حكام الإدارة في الريف المصري، ونظرا لازدياد الشكاوي التي تقدم بها الفلاحون فقد عهد الباشا إلى عدد من المستخدمين في المعية السنية فحص هذه المشاكل، وأمر حكام الأقاليم بضرورة إيجاد حلول لها وعدم الاكتفاء بإحالتها إلى ديوان المعية دون النظر فيها، ونتيجة لتجاهل الحكام مشاكل الفلاحين فقد وفدوا إلى القاهرة لعرضهاعلى الباشا الأمر الذي عده محمد علي خطرا على الإنتاج الزراعي؛ لذا أصدر أوامره إلى جميع حكام الأقاليم ونظار الأقسام بضرورة إيجاد حلول لشكاوي الفلاحين وبذل الجهد في ذلك، كما كلفهم بإعداد تقارير شهرية عن هذه الشكاوى (نجم، 1989، ص280، 281).

تجاوزات مشايخ الحصص

أشار قانون نامه إلى بعض التجاوزات التي ارتكبها مشايخ القرى وظلت مستمرة إلى عهد محمد علي، ومنها:

- تشغيل الفلاحين في أراضيهم واستخدام جمالهم في أعمال الزراعة دون أجر.
- التلاعب في أسماء المطلوبين لأعمال العونة والتجنيد ومحاباة أقاربهم ومجاملتهم أيضا عند توزيع الأراضي وإعطاء الضعيف منها للفلاحين والاستيلاء على منازلهم وما بها من غلال.

وقد استمر ارتكابهم للمخالفات حتى عهد عباس باشا الأول (1849– 1854)، ومنها:

- تعاطي الرشوة والقيام بعمليات التزوير والتستر على الأشقياء والمجرمين.
- الاستئثار بمياه الري لأراضيهم ولأراضي كبار الملاك والأعيان دون الفلاحين والاستيلاء على أراضي المتسحبين التي ليس لها ورثه.
- انتزاع مساحات من أراضي المنفعة العامة لإقامة منازلهم ومنازل أقاربهم عليها واستخدام أقسى الوسائل في تعذيب الفلاحين (بركات، 2018، ص109- 111).

وحرم القانون الجنائي الذي صدر في عهد سعيد باشا عام 1855م إجبار الفلاحين على العمل بدون أجر أو تعويض وفرض عقوبة شديدة على مرتكبي هذه المخالفات، وقد أمر سعيد باشا عام 1861م بشنق أحد المشايخ في إحدى قرى منوف بعد ممارسته الظلم والطغيان على الفلاحين (مبروك والشربيني، 2016، ص348).

الشاهد

لهذه الوظيفة أهمية كبيرة في القرية فقد كان صاحبها مسئولا عن تسجيل أراضي القرية في دفتر لديه عرف بسجل الشاهد، كذلك تسجيل أسماء الفلاحين القائمين بزراعة هذه الأطيان والمال المقرر على كل منهم، وأيضا تسجيل الفلاحين التابعين لكل شيخ من مشايخ القرية كل منهم على حدة، وقد اعتبر عمل الشاهد بمثابة العمل الأساسي لصراف القرية حيث يتم بناءا على ما قام الشاهد بتجميعه من معلومات جمع المال الميري والضرائب الأخرى (عبد الرحيم، 1974، ص23).

الصراف

تولى تحصيل الضرائب المفروضة على كل فلاح نقدا أو عينا، وتلقى تقارير مسح الأراضي الزراعية التي كانت توضع كل عام بعد الفيضان، وحساب الضرائب بناءا على الفئات المختلفة للأرض فالأراضي التي تروى بالساقية فرضت عنها ضرائب أعلى من غيرها من الأراضي، ولدى الصراف سجل به أسماء الفلاحين والضرائب المفروضة على كل منهم؛ وعلى الرغم من أن مهام وظيفته والقواعد الموضوعة بشأنها حرمت عليه فرض ضرائب زائدة عن المطلوب على الفلاحين إلا أن الصراف كثيرا ما تحايل على الخطر الذي عرضه للخسائر بمطالبة الفلاحين بمبالغ زائدة، وكان من مهام شيخ الحصة والقائمقام في هذه الحالة الدفاع عن الفلاح، وإذا لم يسدد الفلاح ما عليه من ضرائب يتم إبلاغ شيخ الحصة والقائمقام وأحد الخفر لمطالبته بالدفع فورا، وإذا ثبت عدم نية الفلاح في سداد ما عليه فمن سلطة هؤلاء الموظفين اللجوء إلى استخدام القوة، وإذا أهمل الصراف مهام وظيفته عوقب في المرة الأولى بالضرب مائة جلدة وفي المرة الثانية بالفصل، وفي حالات الاختلاس يتم إجباره على رد الأموال (ريفلين، 1968، ص140، 141).

المشد والخفير

تولوا مهمة مراقبة الفلاحين يوميا ومنعهم هم والمشايخ من الهرب، وإحضار الفلاحين الهاربين والتحقيق معهم والقبض على أي غريب لجأ إلى نواحيهم سرا دون علمهم وتسليمه إلى القائمقام وشيخ القرية، كذلك عليهم إحضار الفلاحين للسخرة والديوان من أجل تسوية حساباتهم وجمع الزبد وأقراص الروث والدريس من الفلاحين (ريفلين، 1968، ص142).

ناظر الشون

لابد من تواجده أثناء حضور الفلاحين لتسليم المحاصيل والإشراف على إصدار الإيصالات لهم ومراقبة ومراجعة كل سلعة أثناء وصولها من القرية، كذلك مراقبة جميع موظفي المخزن والتأكد من أنهم لا يأخذون من الفلاحين شيئا غير المدرج في اللوائح.

محاسب الشون

تولى مهمة إحضار حساب الشونة إلى ديوان القسم وملاحظتها فإذا لاحظ قلة إيراد قرية من القرى فعليه إخبار ناظر الشونة لإبلاغ المأمور، كذلك تسجيل التقاوي عند صرفها، وفي حالة انشغاله يتولى الصراف هذه المهمة (لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح، 1830، ص54).

الخولي

الأصل في عمل الخولي هو الإشراف على أراضي الوسية الخاصة بالملتزم، ومع مرور الوقت أصبحت عمليات المسح تتم في كل عام وخاصة في الوجه القبلى وتولى القيام بها في البداية موظف قبطي "المساح" ثم تولى الخولي بعد ذلك هذه المهمة، ومن مهامه أيضا متابعة الأراضي الزراعية مع القائمقام ومعرفة إذا كانت ترتبتها مناسبة للأصناف المزروعة بها أم لا، وإذا لاحظ أثناء مروره احتياج القطن أوأي من الزراعات للري أو به حشائش فعليه إبلاغ القائمقام وشيخ الحصة، وإذا جار أحد الفلاحين على جاره في الأرض على الخولي التحقق من ذلك باستخدام القصبة كذلك إبلاغ حاكم الخط إذا لاحظ تقصير من قبل القائمقام أو شيخ الحصة (عبد الرحيم، 1974، ص28).

الكلاف

هو الشخص المنوط به القيام بخدمة ثروة الملتزم من مواش وغنم، وجمع الصوف والجبن والزبد من اللبن، وكذلك القيام بمهمة البيطار (الطبيب البيطري)، وبمرور الوقت أصبح من مهامه العناية

بمواشي القرية في حالة مرضهم واستعان به الفلاحون في ذلك، وكان يتلقى عائدا من الملتزم في مقابل العمل لديه وعائدا من الفلاحين نظير ما قدمه لهم من خدمات (عبد الرحيم، 1974، ص35، 36).

لقد أدى نظام حكم محمد علي وما أعقبه من إصلاحات إلى حدوث تغييرين جوهريين في علاقة الريف بالسلطة المركزية، وهما:

أولا: خضوع الريف باعتباره جزء من المجتمع المصري ككل إلى تنظيم إداري محلي.

ثانيا: إيجاد علاقة مباشرة بين السلطة المركزية والتنظيم الريفي.

وبذلك أحكم محمد علي الرقابة والسيطرة على الريف المصري حتى لا تستطيع جماعة من الجماعات (مثل الملتزمين قبل ذلك) الهيمنة على موارده (عبد اللطيف، 2006، ص26)

لقد اعتبر تولي المصريين لبعض الوظائف الإدارية الصغرى في عهد محمد علي ومشاركة بعض مشايخ القرى والعلماء في المجالس التي أنشأها، وإن كانت استشارية بداية، مشاركة في أمور البلاد الإدارية، وفي أواخر عهده وصل المصريون لوظائف نظار الأقسام أما وظائف حكام الأخطاط والمديرين فظلت وقفاعلى الأتراك وحدهم، ثم ما لبث محمد سعيد باشا أن فتح باب الوظائف أمام المصريين من أبناء الفلاحين فأصدر التعليمات إلى جميع المديرين لاختيار الأكفاء من شيوخ القرى وعمدها لتولي وظائف نظار الأقسام وحكام الأخطاط، وخص المصريين بثلث الوظائف الأولى وربع الوظائف الثانية للحلول تدريجيا محل الأتراك في مناصب الإدارة، فإذا لم يثبتوا قدرتهم عاد الوالي لاستخدام الأتراك، كذلك خطى سعيد خطوة هامة حينما قام بتجنيد أبناء شيوخ القرى في الجيش وفتح أمامهم فرصة الترقي إلى رتبة القائمقام، وقد تغير لقب مشايخ القرى في عهد الخديو إسماعيل ولقبوا بالعمد (إسماعيل، د. ت، ص219).

على كل حال أراد محمد على تأسيس دولة مصرية حديثة معتمدا على الزراعة كعماد للبناء الإقتصادى و أثرت التغيرات التي أحدثها بصورة كبيرة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية حيث انتشرت المدارس في عدد من قرى الريف المصري، كذلك اعتمد محمد علي على الفلاحين في تكوين جيشه وأظهروا مهارة في فنون القتال، ولعل تحمل الفلاحين لأعباء الجندية بداية لوعيهم السياسي ومطالبتهم فيما بعد بالمساواة بينهم وبين باقي فئات المجتمع المصري .

سلبيات السياسة الزراعية لمحمد على و خلفاؤه

على الرغم من التغيرات الجذرية التي أحدثها محمد علي في الريف إلا أنه لم ينفذ ذلك دون أن يعاني الفلاحون، واتخذت تلك المعاناة عدة أشكال، منها: نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي من أجل السيطرة على موارد البلاد، والضرائب التي فرضهاعلى الفلاحين باعتبار الزراعة هى الدعامة الأساسية للاقتصاد المصري، هذا بالإضافة إلى تسخير الفلاحين في مشروعات الري وإنشاء القناطر وتقوية الجسور، وكذلك عانى الفلاحون من التجنيد حيث تم تجنيدهم بأعداد كبيرة في الجيش المصري وترتب عليه حرمان الأراضي الزراعية من الأيدى العاملة القادرة على زراعتها، ونتج عن الأعباء التي تحملها الفلاحون بعض المقاومة السلبية.

الاحتكار

بعد أن تخلص محمد علي من المماليك في مذبحة القلعة وسيطر على اقتصاديات البلاد بدأ في تطبيق نظام الاحتكار عام1812م من أجل إحكام السيطرة على موارد البلاد الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة، فقد سيطرت عليه فكرة ارتباط نجاحه في مشروعاته السياسية إلى حد كبير بما تجمع في يده من أموال، وأن الاحتكار هو العلاج الناجح للتدهور الذي أصاب الإنتاج الزراعي، واعتمدت سياسته على مبدأين الاستقلال الاقتصادي والاحتكار والتوجيه، وعلى الرغم من أن نظام الاحتكار حمل في طياته الظلم للفلاح إلا أنه زاد من إنتاجية الأرض الزراعية؛ لأن محمد علي كرس كل الإمكانيات والأموال لخدمتها وأعطى للفلاح أجورا ضئيلة مما خفض من مصاريف الإنتاج (الشرقاوي، 2009، ص6)، وقد صدرت تعليمات من محمد علي بالاستيلاء على العديد من المحاصيل بما في ذلك الكمية التي احتفظ بها الفلاح لاستهلاكه هو وأسرته وأمر بعدم بيع الفلاحين حبوبهم للتجار مباشرة، وللتأكد من عدم احتفاظ الفلاح بشئ من الحبوب فى بيته كثيرا ما قام ممثلو الحكومة بعمليات تفتيش مفاجئة ومصادرة ما وجدوه من حبوب لديهم (بركات، د. ت، ص36).

وأول محصول تم احتكاره في الوجه البحري هو الأرز، وقد ترتب على سياسة الحكومة الخاصة باحتكار الإنتاج الزراعي الإضرار بمصلحة الفلاح الذي تم إجباره على تسليم محصوله للباشا بسعر منخفض ولم يحصل على ربح من الأسعار العالية التي جناها محمد علي (ريفلين، 1968، ص160)، ولم يترك موظفوه الفرصة لأحد من التجار لشراء القمح من الفلاحين أو الانتقال به من قرية إلى أخرى على الإطلاق، وكان الدافع وراء اتخاذ محمد علي تلك الإجراءات التعسفية هو ما حققه القمح من أرباح طائلة نتيجة بيعه في أوربا خلال الفترة الممتدة من 1809م إلى 1811م والتي كانت سنوات قحط في شبه جزيرة إيبريا والجزيرة اليونانية ومالطة وصقلية، وقد عقدت إنجلترا صفقات قمح مع محمد علي لتمويل جيوشها (ريفلين، 1968، 161).

أصدر محمد علي أوامره بمنع السكان من أكل الفول والحلبة والحمص والخضر وانتهى الأمر إلى أن شمل الاحتكار معظم المحاصيل التي زرعها الفلاح المصري، ولم تترك سياسة التصدير التي اتبعها محمد علي للبلاد ما يكفيها من طعام وحدث العديد من أزمات الطعام وانتهت بأن أطلق محمد علي الحرية للفلاحين في زراعة المحاصيل الغذائية مثل الشعير والفول والذرة والقمح، ولكن حرم عليهم بيعها للتجار المصدرين وقصر بيعها على التجار المحليين بعد خصم الضرائب عنها، وقد تم إدخال العديد من التعديلات على نظام الاحتكار ولكنها لم تؤد إلى تغيرات كثيرة. (شلبي، 1979، ص47، 49).

تولد سخط كبير لدى الفلاحين نتيجة لنظام الاحتكار ووقع في الصعيد العديد من القلاقل والاضطرابات ضد جباة الضرائب وذلك في عام 1812 م وتم إخمادها بوحشية وإحراق قرى كثيرة وذبح سكانها، ولم يؤد هذا إلى تراجع محمد علي عن سياسته الاحتكارية بل أمر بتوقيع أقصى العقوبات على الفلاحين الذين باعوا محاصيلهم في السوق المفتوحة، وفي عام1836م قرر محمد علي دفع أثمان للفلاحين نقدا لإغرائهم بتسليم السلع الزراعية حيث اعتادوا قبل ذلك الحصول على أثمان محاصيلهم وقتما شاء المدير لا وقت بيع المحصول م(ريفلين، 1968، ص163، 164).

وفي عام 1837م قام محمد علي بإلغاء احتكار الحبوب في عام 1837م وذلك نتيجة أزمة الحبوب التي تعرضت لها البلاد وقتذاك، فقد نصت اتفاقية "بلطة ليمان" عام 1838م على إلغاء الاحتكار نهائيا في الدولة العثمانية، ولما كانت تسوية 1841م بين محمد علي والسلطان فكان على محمد علي تنفيذها على اعتبار أن مصر جزء من الدولة العثمانية، واضطر إلى إلغاء نظام الاحتكار في الزراعة والصناعة عام 1841م (شلبي، 1979، ص50)، وعلى الرغم من إلغائه بشكل رسمي إلا أنه تم تطبيقه على الفلاحين في شكل ضرائب حيث توقفت حرية الفلاح في بيع حاصلاته على دفعه الضرائب وقامت الحكومة بتحصيل هذه الضرائب عينا وأحيانا في بداية العام قبل زراعة الفلاح أرضه لحاجة الحكومة إلى المال (الحتة، 1955، ص48).

وعلى الرغم من أن سياسة محمد علي الاحتكارية أتاحت له ولحكومته فرصة الهيمنة على المحصولات الزراعية وعلى التجارة الداخلية والخارجية إلا أنها أضرت بالفلاحين وحرمتهم من التصرف في محاصيلهم، كما أدت إلى ضعف نسبة الإنتاج لقلة إقبال الفلاح على زراعة المحاصيل التي حرم من ربحها (بركات، د. ت، ص36)، إلا أنه تم إلغاء نظام الاحتكار بشكل فعلي في عهد الوالي سعيد باشا، وامتلك الفلاح حرية اختيار أنواع الزراعة التي رغب فيها وحرية التصرف في حاصلاته والتعامل مباشرة مع التجار الأجانب والمحليين دون تدخل من الحكومة (الرافعي، د. ت، ص31؛ مبروك والشربيني وآخرون، 2016، ص348)

الضرائب

مثلت الضرائب التي فرضت على الفلاحين في عهد محمد علي ضغطا كبيرا فقد عانوا منها بشكل كبير، وقد ازدادت بشكل مستمر نتيجة المشروعات الضخمة التي أقامها محمد علي والحروب التي خاضها، بالإضافة إلى الأموال المكلف بإرسالها إلى السلطان العثماني، وكثرت الضرائب على أراضي الفلاحين في الوقت الذي أعفيت فيه أراضي أخرى منها مثل أراضي المسموح والأوسية والجفالك وغيرذلك من الأراضي (E. R.J.OWEN, P5).

ولم يكن للضرائب قاعدة معلومة ولا لوائح أو قوانين يمكن من خلالها معرفة المقدار المفروض على الفلاحين ومواعيد جبايته بل تركت المسألة لأهواء الحكومة، فكلما احتاج ناظر المالية إلى المال بحجة حاجة الحكومة أصدر الأوامر للمديرين بجمع الضرائب دون معرفة ما إذا كانت المديرية قد أدت ماعليها من ضرائب أم لا، وتوزيع المبلغ المطلوب على المديرية وتكليف كل عمدة بتحصيل نصيبه، وقد فرضت الضرائب بناءا على الأحوال الاقتصادية العالمية التي أثرت على أحوال مصر الاقتصادية (ريفلين، 1968، ص 165).

ولم تقبل حكومة الباشا حدوث أي عجز أثناء جباية الضرائب حتى لو لأسباب خارجة عن إرادة الفلاح ولا تتعلق به، فعندما قام إبراهيم باشا بإعفاء أراضي الشراقي في الوجه القبلي من الضرائب حيث لم تصلها مياه الري مما أثر سلبا على إنتاج المحصول فكتب إليه محمد علي وعنفه على ما فعله مؤكدا عليه

عدم تكرار ذلك مرة أخرى (سالم، 1981، ص19، 20)، وفي الوقت الذي أعفيت أراضي أسرة محمد علي وأتباعهم من الضرائب وتم توزيعها على أراضي الفلاحين لسدادها فإن الحكومة قد رفضت إعفاء أي فلاح من دفع الضرائب وإذا عجز عن دفعها استولى ممثلوها في الريف على مواشيه وما وجدوه بمنزله، وما تم الاستيلاء عليه لا يدرج في سجلات الحكومة ويدفعها الفلاح مضطرا مرة أخرى (شلبي، 1979، ص52).

وازدادت الضرائب المفروضة على الفلاحين في نهاية عصر محمد علي، واستحدثت ضرائب جديدة مثل ضريبة السدس والإعانة والري وضرائب على الدواب مثل عوائد الأغنام وعلى الأشخاص مثل ضريبة الفردة وكل من بلغ من العمر12عاما دفع عنه تسعة قروش إلى جانب ذلك وجدت ضريبة الملح والنخيل وعتبة الديار(سالم، 1981، ص21).

كما وجد أيضا تمييز في دفع الضرائب بين كبار الملاك وأصحاب النفوذ والفلاحين حيث لم يكن توزيعها عادلا -كما سبق الإشارة إليه- فأراضي كبار الملاك الخراجية تم تمييزها عن أراضي الفلاحين الخراجية، وبالرغم من التغيرات التي حدثت في توزيع الملكية الزراعية في القرن التاسع عشر لم يحدث ما يماثلها من تعديلات في توزيع الضرائب، وتم تقديرها بناءا على مسح الأراضي الزراعية الذي قام به محمد علي عام 1813م، وعلى الرغم من أن هناك أراضي أكلها النيل وأخرى أخذت منها الترع والجسور والسكك الحديدية إلا أن الفلاحين استمروا في دفع الضرائب عنها سواء كانت أراضي ملكا لهم أو مؤجرة أو غير ذلك، وقد كان الفلاحون موضع استغلال مشايخ القرى وتلاعب الصيارفة ووصل الأمر إلى حد فرض ضرائب على الفلاحين لم تكن مقررة بشكل رسمي ولا مدرجة في أوراق الحكومة (بركات، د. ت، ص263، 264).

ساد في ذلك الوقت مبدأ النظام التضامني (الجماعي) في أداء الضرائب ففي حالة عجز فلاح أو قرية عن دفع الضرائب فعلى باقي الفلاحين أو القرى تحمل قيمتها وسدادها، فالابن مسؤول عن سداد ديون والده والقرية مسئولة عن كل أفرادها والمديرية مسئولة عن جميع قراها، وفرضت ضريبة على الموتى بمرض الطاعون كلف من هم على قيد الحياة بدفعها، وتعددت الضرائب المفروضة على الفلاحين إلى أن وصل الأمر بفرض ضرائب على الدجاج والبيض والحمام ولكن لقلة ما حصل عنها من ضرائب فقد ألغاها محمد علي (شلبي، 1979، ص55، 56).

وقد لجأ موظفو الحكومة في الريف إلى أساليب القسوة والعنف ووصل الأمر بهم إلى جلد الفلاحين دون رحمة أوشفقة ولم يجد هؤلاء من يسمع شكواهم، وفي أغلب الأحيان فضل الفلاح الجلد للاحتفاظ ببعض القروش له ولأولاده متعللا بأنه إذا قدم ما لديه من مال للحكومة فسوف تطالبه بالمزيد، وقد امتد العقاب إلى العمد والمشايخ إذا تأخروا في جباية الضرائب (البطريق، 1999، ص136)، وقد وصفتهم الحكومة في بعض الأحيان بالإهمال والتراخي والفساد وعاقبتهم ووصلت هذه العقوبات إلى حد الإعدام ففي عام 1833م أمر محمد علي بإعدام مأمور المنيا بسبب إهماله في جمع الضرائب (ابنة الشاطئ، د. ت، ص7، 8).

وكان لمرض الجدري الذي أمر محمد على بأول تطعيم له في عام 1818م، ووباءالطاعون الذي ظهر في الفترة (1834- 1836م)، والكوليرا التي ظهرت في موجات متكررة من عام 1831م حتى عام 1896م وغيرها من الأمراض التي ظهرت في ذلك الوقت أكبر الأثر في تدهور الأحوال الاقتصادية، وكان أهم مظاهر ذلك التدهور ضعف الأجور وارتفاع الضرائب وتراكم الديون على صغار الفلاحين الذين يملك الواحد منهم خمسة أفدنة أو أقل من ذلك (السعيد، 1994، ص65).

وفي عهد الوالي محمد سعيد باشا عام 1855م صدر قرار بأنه من الممكن للفلاحين غير القادرين على زراعة الأرض ودفع الضرائب عنها تركها إذا شاؤوا، فترك عدد كبير منهم أراضيه وأمر سعيد باشا ببيعها وتوزيع جزء منها على أفراد عائلته وبعض كبار الموظفين كما سمح للأجانب بالشراء منها بعقود، وذكر البعض أن هؤلاء الأجانب كانوا دائنين للحكومة وأرادت إعطائهم أراضي كبديل عن الديون التي تعذر سدادها (وليم، 1965، ص32، 33)، وقد اتخذ سعيد باشا بعض الإجراءات لصالح الفلاحين مثل اللائحة الثالثة للأطيان وأمر بالتنازل عن الديون التي أثقلت كاهلهم، وبذلك تخلص الفلاحون من جباة الضرائب وظلمهم، كما أمر بإلغاء ضريبة الدخولية (الزراعة، 1981، ص127؛ البطريق، 1999، ص120).

زاد عبء الضرائب على الفلاحين خلال الأزمة المالية التي مرت بها البلاد تحت حكم الخديو إسماعيل (1863- 1879م) فكانت تجبى على الأطيان قبل ميعاد استحقاقها بثمانية شهور في بعض الأحيان واشتط عمال الحكومة في تحصيلها وجلدوا من تأخر عن دفع المطلوب منه، وكثيرا ما تم الهجوم على منازل الفلاحين ونهب ما فيها وإلقاء أصحابها في السجون؛ لذلك لجأ الفلاحون إلى الاستدانة من المرابين المصريين والأجانب لتسديد المطلوب منهم، وباع بعضهم محصوله قبل أوان نضجه بثمن بخس أو باع ماشيته لهذا الغرض وجاءت لائحة المقابلة لتزيد الطين بلة (كول، 2001، ص127).

بالإضافة إلى الضرائب المتزايدة باستمرار، شهدت هذه الفترة العديد من النكبات على الفلاح منها الفيضانات التي حدثت في أعوام 1877م، 1878م، ووباء الماشية في عامي 1877م، 1879م، إلى جانب المجاعات التي حدثت في الوجه القبلي نتيجة بوار الأرض، وفرضت الحكومة الضرائب مقدما على الفلاحين (هلال، 1977، ص60)، وخرجت النساء بأطفالهن هائمات على وجوههن للبحث عن الطعام ووصل الأمر بهن إلى الأكل من فضلات الطرقات واشتد بؤس الفلاحين وراح عدد كبير منهم ضحية هذه المجاعة وتوجه بعضهم إلى القاهرة لتقديم العرائض الجماعية لعرض شكواهم، وكتب مراسل التايمز في القاهرة يقول: "جاء إلى القاهرة مئات من العمد والمشايخ كل منهم يمثل قرية لتقديم العرائض من أجل تخفيض الضرائب على الفلاحين" (السعيد، 1994، ص65، 66).

وازداد الوضع سوءا في عهد الخديو توفيق (1879- 1892م) ووصل الأمر ببعض شيوخ القرى إلى سوق الفلاحين مع قطعانهم إلى السوق، وازدادت الضرائب وازداد نظام تحصيلها سوءا، سواءا من ناحية المقدار أوالطريقة التي حصلت بها، وكان لابد للحكومة من تهدئة الأوضاع حتى وإن كانت هذه التهدئة وقتية على الورق فقط، وقد أعد رياض باشا (1834-1911 م) مشروعا بإلغاء الضرائب في ذلك العام وتمت الموافقة عليه، وبدأ الخديو في تنظيم دفع الأموال الأميرية وألغى بعض

الضرائب التعسفية التي فرضت في أواخر حكم الخديو إسماعيل مثل ضريبة الملح والعوائد الداخلية ورسوم بيع المواشي وغيرها .. (سالم، 1981، ص30؛ البطريق، 1999، ص195).

كذلك تقدم عدد من مشايخ وعمد القرى في عام1879م بالشكاوي لرياض باشا من الأساليب المجحفة التي اتبعها جباة الضرائب مع الفلاحين فأرسل إلى مديري المديريات بأن يكون المبدأ في جباية الضرائب هو عدم ترك دافع الضريبة دون مستوى الكفاف، ثم أصدر منشورا بعد ذلك أمر فيه بجباية الضرائب المدان بها الأعيان والأوربيون خلال خمسة عشر يوما وتهديدهم بمصادرة الأراضي وبيع المحاصيل مع العلم أن هذا الأسلوب لم يكن متبعا من قبل سوى مع صغار الفلاحين العاجزين عن سداد ما عليهم من ضرائب (شولش، 1878، ص150).

وانتشرت ظاهرة إتلاف المحاصيل وإحراق الأجران وما بها من محاصيل اعتراضا من الفلاحين على الضرائب المفروضة عليهم، وبسؤالهم تحججوا بأكل الفئران والدودة لها (فرجاني، د. ت، ص12).

السخرة

لم تكن الضرائب المفروضة على الفلاحين وحدها هي التي أثقلت كاهل الفلاحين بل السخرة أيضا كان لها أثرا كبيرا في ذلك، وهى نظام عمل إجباري لجأت إليه مصر منذ أقدم العصور لإنجاز المشروعات العامة مثل تطهير الترع وإقامة الجسور وتقويتها وحراستها وشق القنوات وبناء القناطر، وبالرغم من إفادة هذه الأعمال للزراعة إلا أنها أضرت بالفلاحين، فقد تم تسخيرهم في شق ترعة المحمودية في الفترة من مارس عام1817م إلى ديسمبر عام 1819م وإعادتهم إلى قراهم في أوقات الحصاد، وقد عانوا نتيجة عملهم فيها وراح ضحيتها ألوف من الفلاحين، ومما زاد من عنائهم مطالبتهم عند عودتهم بالضرائب عن الأراضي الزراعية التي في حوزتهم (نجم، 1989، ص266).

ولم تقتصر السخرة على الأعمال العامة فقط بل امتدت إلى تسخير الفلاحين في أراضي كبار الملاك، وقد أعفى مشايخ القرى بعضهم من أداء السخرة نظير رشاوي قدموها لهم وإتاوات فرضوها عليهم للعمل في أراضيهم، مثلما قام ناظر قسم النجيلة بإحدى نواحي مديرية المنوفية باغتصاب أربعين فدانا وأجبر الفلاحين على العمل فيها دون أجر، ولم يعف من أعمال السخرة في عهد محمد علي سوى الأطفال البالغ أعمارهم أقل من ثمان سنوات والشيوخ الذين تجاوزت أعمارهم سبعين سنة والعلماء والعجزة، وقد قام عباس باشا بتسخير الفلاحين للعمل في أراضيه وأجبرهم على حمل الغلال، ولمنعهم من الهرب قام بحجزهم إلى حين الانتهاء من باقي الأعمال الأخرى الخاصة به، وعند الحاجة إلى إنجاز أي مشروع يتم إرسال الجنود لمحاصرة القرى والقبض على الفلاحين وتكبيلهم بالقيود وسوقهم إلى مسافات بعيدة عن قراهم وعائلاتهم، كما تم تزويد المشرفين على أعمال السخرة بالسياط لضرب الكسالى والضعفاء، وعند انتهاء الأعمال المكلفين بها تسلم كل فلاح صك أفاد ذلك وتقاضى قرشا واحدا عن كل يوم عمل، وفي عهد الخديو إسماعيل أعفى من السخرة من بلغت أعمارهم أقل من خمسة عشر عاما والأكثر من خمسين عاما والعلماء والفقهاء وخدمة الأضرحة والمساجد وقسس وخدمة الكنائس والخفراء وأصحاب الحرف (شلبي، 1891، ص58)، وعن طريق سخرة الفلاحين تم حفر الترع والقنوات، وقد لاقى الفلاحون معاملة غير إنسانية وعاشوا حياة قاسية فعند تسخيرهم في حفر ريّاح الخطاطبة استخدم

المشرفون على الأعمال السياط لتخويفهم وضربهم فمات منهم الكثير وغرق بعضهم في الوحل (دميان، 1981، ص91، 92).

وقد شهدت الفترة التي أعقبت عصر محمد علي تم التوسع في المشروعات العامة، وبالتالي زادت أعمال السخرة والعونة وأصبحت عبئا لا يحتمل فإلى جانب المجالات المعروفة للسخرة وجدت مجالات جديدة لتسخير الفلاحين مثل شبكة الخطوط الحديدية التي بدأت في مصر في عهد عباس باشا الأول بالإضافة إلى حفر قناة السويس والتي تم أخذ ألوف من الفلاحين للعمل فيها مع بداية 1859م، وكان الفلاحون القادمون من الوجه القبلي أكثر تحديا للسلطة إذ قاموا بإطلاق النار على رجال الشرطة أثناء تتبعهم لهم حيث تم استدعاؤهم لمواقع العمل لمنع هروب الفلاحين (الشناوي، 1958، ص130، 131).

اتخذ الهرب من أعمال السخرة في أواخر عهد إسماعيل شكلا جماعيا، فأثناء العمل في ترعة الإسماعيلية عام 1878م هرب 54 شخصا بتحريض من الخفراء ومشايخ القرى المكلفين بمتابعة العمل، وصور قنصل الولايات المتحدة فارماك Farmek، الذي عمل قنصلا للولايات المتحدة في عهد الخديو إسماعيل، تسخير الفلاحين بقوله: "كان الفلاحون الذين يعملون في السخرة يعاملون بقسوة ويموتون كالذباب وقد تم تسخيرهم في حفر قناة السويس وأيضا في مزارع القصب التابعة للخديو إسماعيل، وكانوا يؤخذون من أراضيهم للعمل في الأشغال العامة في أي وقت مما يضيع عليهم مجهود العام كله"(البطريق، 1999، ص137).

ومنذ عهد الخديو إسماعيل أخذت انتفاضات الفلاحين ضد السخرة تتفاقم فقد تمرد الفلاحون ضد السخرة في بعض قرى أبي تيج بأسيوط في عامي 1863م و1865م وامتنعوا عن العمل بالسخرة في أراضي الدائرة السنية الواقعة في زمام قراهم، واتخذ تمرد هؤلاء شكل ثورة مسلحة تزعمها أحد الفلاحين، وجرد الخديو إسماعيل حملة على هؤلاء تسلحت بالمدافع وأشرف بنفسه على إخمادها وانتهت بمقتل زعيمها وعدد كبير من أنصاره، كذلك تمرد الفلاحون في بلاد الأرز بشمال الدلتا على العمل بالسخرة في عام 1880م وجردت الحكومة القوات العسكرية للضرب على أيدي المتمردين وقبضت على عدد منهم وعاقبتهم، كذلك رفض الفلاحون في عام 1881م الخروج للعونة في إحدى قرى كوم حمادة بمديرية البحيرة واعتدوا على مأمور المركز ورجال الإدارة الذين توجهوا إلى القرية لإجبارهم على الخروج للعمل فلم يستجيبوا لهم إلا حين استعان هؤلاء بتعزيزات عسكرية (عباس، 1973، ص141، 142).

وقد كانت العونة موضع شكوى من العاملين في المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية؛ لذلك صدر أمر عال في 25 يناير سنة 1881م بتنظيم أعمالها وتحديد الفئات المعفاة منها، وجاء في هذا الأمر أن العونة واجبة على كل أهالي القطر المصري من الذكور الذين تتراوح أعمارهم من الخامسة عشر إلى الخمسين سنة ويستثنى منها: رجال الدين وخدمة المؤسسات الدينية والعاملون بها من كل الديانات، وسكان المدن الذين لا يملكون أرضا زراعية وليس لهم علاقة بالعمل الزراعي، كذلك المصابون بأمراض عضال، وخفراء البلد. وظلت السخرة عبئا على الفلاحين إلى أن تم إلغاؤها في عهد الخديو

توفيق عام 1892م، ولم يكن ذلك الإلغاء سوى حبر على ورق وظلت مستمرة إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى (دار الوثائق القومية، 1879، ص1، 2؛ بركات، 2018، ص199، 200).

التجنيد

شكل التجنيد عبئا آخر على الفلاحين، ولم يبدأ محمد علي في تجنيدهم إلا بعد فشله في تجنيد السودانيين، فلم يكن لديه النية في البداية لتجنيدهم لحاجة الزراعة -التي تدر عليه الأموال إليهم- وأيضا لخوف الطبقة الأرستقراطية التركية من تجنيد الفلاحين ونفورهم منه، ذلك النفور الذي اتضح حين لجأ فعلا محمد علي إلى تجنيدهم، ولم يتم التجنيد وفقا لأية معايير مثل اللياقة البدنية أو الظروف الاجتماعية للأسرة حيث مثل سخرة حقيقية للفلاح إذ اتبعت فيه أساليب وحشية من قبل ممثلي الحكومة في الريف (كلوت بك، 2011، ص215)، ففي موسم التجنيد يتوجه بلوك من العساكر إلى إحدى القرى فينقض عليها ويقبض على كل من بها من ذكور؛ وحمل هذا النظام في طياته من الظلم ما لا يتحمله بشر حيث لا نظام ولا قانون، وكلف المديرين بتوريد أعداد معينة من أقاليمهم، ولجأ كبار الملاك وغيرهم من المقتدرين إلى دفع رشاوى لمشايخ القرى لاستبعاد أولادهم من التجنيد (صقر، 1992، ص257).

وقد جند محمد علي بعض الفلاحين للخدمة في شبه الجزيرة العربية في عام 1815م، ولاقت السياسة التي اتبعها معارضة شديدة، ففي مايو 1823 م أعلن الفلاحون الثورة في مديرية المنوفية ضد التجنيد والضرائب وتم معاقبتهم، ووصلت الثورة إلى إسنا ثم أسوان في عام 1824م واستحفل أمرها حتى وصلت إلى جرجا وصدرت أوامر محمد علي إلى الجنود الذين كانوا من الفلاحين بالقضاء عليها ولكن ما لبث أن انضم هؤلاء إلى الثوار، وكان تجنيد الفلاحين مدى الحياة لذلك عارض الفلاحون هذا النظام لارتباطهم الوثيق بالأرض والنيل وبقراهم وتركهم أولادهم وزوجاتهم بدون نقود أو أي موارد يتعيشون عليها، بالإضافة إلى معاناتهم في ميدان القتال إذ لم يتلقوا ما يكفيهم من مؤن إلى جانب المعاملة السيئة من قبل الضباط الأتراك (McGregor, p.163).

وذكر الدكتور جالينا أحد أطباء محمد علي المكلف باختيار الرجال للخدمة العسكرية بعد الكشف عليهم في تقرير له تدهور أحوال الرجال حيث أن جرجا التي ضمت 96 قرية في ذلك الوقت لم تستطع توفير سبعة رجال منها لائقين للخدمة العسكرية (ريفلين، 1968، ص298).

ظل التجنيد يمثل مصدر قلق للفلاحين، وعلى الرغم من القيود التي فرضتها تسوية 1840/ 1841م من حيث تقييد حجم الجيش إلا أنه كان لابد من وجود الجيش المصري على أتم استعداد لتوتر العلاقات بين مصر والدولة العثمانية ولمواجهة أي محاولة من قبل الأتراك لاسترداد سلطتهم في مصر، وعندما أبلغ عدد من المديرين محمد علي بعدم استطاعتهم إيجاد العدد المطلوب من الفلاحين للتجنيد قام بفصلهم وأعلن تخليه عن سياسة تجنيد الفلاحين وبدأ في السعي لإيجاد وسائل جديدة، وفي ربيع عام 1840م أنشا محمد علي الحرس الوطني على نسق الحرس الوطني الفرنسي ولم يكن هذا إلا مدخلا لتهيئة الفلاحين للخدمة العسكرية، وقام عدد من الشيوخ بارتداء زى الحرس الوطني لتشجيع الفلاحين، وبذلك لم

يتم إلغاء تجنيد الفلاحين فعليا وإنما محاولة منه لتهدئتهم واستمر تجنيدهم ولكن بشكل ومسمى جديد، وقد لاقى نظام التجنيد الجديد الذي اتبعه محمد علي السخط من قبل الفلاحين وظل الحرس مكروها في كل أنحاء البلاد مما أدى إلى سعى محمد علي لتهدئة الأهالي فذهب بنفسه إلى مديرية المنصورية لإقناعهم بالمطالب العسكرية الجديدة، ولم يقدر للحرس الوطني الاستمرار طويلا فقد تم تصفيته في كل من القاهرة والأسكندرية عام 1841م ثم بالتدريج في كل مكان (ريفلين، 1968، ص302، 303؛ شلبي، 1988، ص204).

شرع إبراهيم باشاعند توليه السلطة في تنظيم الجيش وإعادة التجنيد، كذلك قامت حكومته بإصلاح التحصينات وتقويتها ولكن لم تستمر فترة حكمه طويلا، ومع تولي سعيد باشا الحكم قام بإرسال عشرة آلاف من الجنود لمساندة تركيا في حرب القرم خوفا من سقوط الدولة العثمانية وازدياد الأطماع الأوربية في مصر، وقد لجأ الفلاحون إلى مقاومة الجندية بشتى الطرق فقام بعضهم بنزع أسنانه وأصاب البعض الآخر نفسه بالعمى، ووضعت الضوابط بواسطة مجلس الأحكام للحد من هذه الظاهرة وبالرغم من ذلك استمرت مقاومة الفلاحين للتجنيد في بعض القرى فقد رفض أولاد سنار بقرية تزه بمديرية جرجا تسليم الأفراد المطلوبين منهم للتجنيد ودخلوا في معركة مع مشايخ القرى أدت إلى تدخل الشرطة مما نتج عنه قتل عدد من الفلاحين وإصابة بعضهم وذلك في عام 1854م، وأثناء محاولة عمدة الريانية ضبط الأنفار المطلوبين للجهادية في عام 1858م حدثت معركة بين أهالي المطلوبين والعمدة نتج عنها إصابة عدد من أتباع العمدة نتيجة الطوب الذي قذفته النساء، ولم تقتصر العقوبات على الفلاحين بل امتدت إلى السلطات المحلية فقد كان يتم معاقبتهم بشكل جماعى إذا حدث أي تهاون في تقديم العدد المطلوب من الأنفار سواءا للسخرة في الأعمال العامة أو للجندية، ففي عهد الخديو إسماعيل عام1867م اتهمت السلطات المحلية في بخوم (الغربية) بالتقصير في جمع الأنفار المطلوبين وتسهيل هروبهم بالاتفاق مع مشايخ القرية وحاكم الخط وناظر القسم مما أدى إلى توقيع العقوبة عليهم فحكم بالسجن المؤبد على مشايخ القرية وجلد حاكم الخط وناظر القسم 500 جلدة، كذلك هاجم الفلاحون في قرية درنكا (أسيوط) مشايخ القرية أثناء محاولة القبض على اثنين من المطلوبين للجندية، وصدر الحكم على خمسة من الفلاحين بالسجن فقط وعشرة بالسجن والجلد وتم أخذ اثنين منهم للجندية وفي بعض الأحيان شكل الفلاحون الهاربون عناصر خطر على القرى بعد هروبهم حيث شكلوا عصابات للسرقة والسطو المسلح (بركات، 2018، ص190).

التسحب

سبق توضيح سعي محمد علي عند توليه زمام الأمور إلى بناء الاقتصاد المصري الذي اعتمد بشكل أساسي على الزراعة، ففي عهده وعهد خلفائه تحقق الكثير من المشروعات الضخمة التي تحمل الفلاحون العبء الأكبر في تنفيذها، هذا بالإضافة إلى عبء الضرائب التي فرضت عليهم وتجنيدهم وتركهم أولادهم وأسرهم فأدى كل هذا إلى ترك الفلاحين قراهم، وعرف هؤلاء بالمتسحبين (نجم، 2007، ص191).

عانى الفلاحون من سوء معاملة حكامهم وتعرضهم للظلم وإهمال شكواهم واستغلالهم للعمل في أراضيهم واستخدام الكرباج لترهيبهم مما نتج عنه موت كثير منهم، هذا إلى جانب اغتصاب أراضيهم دون وجه حق، مثلما حدث في مديرية الغربية من قيام أحد المشايخ بزراعة أراضي أحد الفلاحين لحسابه وأجبره على دفع الضرائب عنها، كذلك قيام أحد مشايخ أطفيح باغتصاب أراضي استصلحها أحد الفلاحين وأعدها للزراعة بعدأن كانت بورا (نجم، 1989، ص262، 263).

ترك آلاف الفلاحين بيوتهم وقراهم خوفا على أنفسهم وعلى أولادهم من السخرة، وهربا من الضرائب المتراكمة عليهم والتي اتبع أقسى الطرق في جبايتها من خلال محاصرة القرى واقتحام منازل الفلاحين والاستيلاء على ما بها، وإجبار مشايخ القرى والصرافين الفلاحين على دفع أموال زائدة بحجة أنها "مطالب أميرية" وقيامهم باختلاسها، وغير ذلك من تسخير الفلاحين في الأعمال العامة في ظروف قاسية (نجم، 2007، ص194)، واعتبر عام 1810م بداية تسحب الفلاحين لقيام محمد علي بفرض ضريبة استثنائية على الفلاحين، واتخذ التسحب أشكالا عديدة منها تسحب الفلاحين فرادى أو في جماعات مثل تسحب أسرة واحدة أو عدة أسر وفي معظم الأحيان هجر الفلاحون قرى بأكملها، وقد لجأوا إلى هذا الإسلوب لمواجهة الأعباء المفروضة عليهم سواء أكانت أعباءا مالية أوسخرة أو تجنيد، وحاولت الحكومة إيجاد حل لهذه المشكلةعن طريق إعطاء "ورقة أمان" للذين أنجزوا الأعمال الخاصة بهم، وبالرغم من ذلك هرب كثير من الفلاحين من قراهم (زهني، 2003، 84؛ نجم، 1989، ص283).

واستمر تسحب الفلاحين من قراهم وازدادت أعدادهم في عام 1825م حيث تسحب عدد كبير من مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأقلق كل هذا العدد محمد على خاصة وأن جهود البحث عنهم لم تؤد إلى منع تسحبهم وكلف مجلس الشوري بدراسة هذا الأمر وتوصل إلى أن زيادة الأعباء المالية هى السبب وراء ذلك؛ ولعدم اقتناع محمد علي بذلك كلف عددا من المأمورين والمشايخ بالبحث عنهم وهدد بضربهم بالكرباج (200 ضربة) وبعقابهم عقابا شديدا إذا تباطؤا في ذلك، وفي عام 1826م ذكر الجنرال بوير Boyer "أن وادى النيل هو وادى الدموع" لهجرة عدد من الفلاحين قراهم إلى سوريا حيث منحهم عبد الله باشا والي عكا أرضا وأعفاهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات وعندما طلب منه محمد علي إعادتهم أجابه بأنهم رعايا السلطان ولا يمكن له منعهم من الإقامة في أراضي تقع تحت سيطرته، واتجهت الحكومة في عام 1831م إلى وضع الخطط المحكمة من أجل إرجاع الهاربين إلى قراهم وجردت الحملات لذلك، وفي عام 1844م أمر محمد علي بوضع قاعدة قانونية لهذه المسألة، وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل محمد علي وحكومته إلا أنها لم تفلح في القضاء على ظاهرة التسحب وإرجاع الفلاحين لقراهم إزاء الأعباء المالية المفروضة عليهم، ولم يقتصر التسحب على الفلاحين بل امتد إلى مشايخ القرى؛ نتيجة إنزال العقوبات بهم أمام الفلاحين إذا تأخروا في توريد الأموال المقرر عليهم جمعها ففروا بأنفسهم وأهاليهم إلى أقاليم أخرى (ريفلين، 1968، 296؛ نجم، 1989، 292- 297).

واستمر تسحب الفلاحين إلى ما بعد عصر محمد علي، ففي عهد عباس باشا الأول تدهورت الأحوال الاقتصادية وازدادت نسبة الضرائب المفروضة على الفلاحين، وفي عهد محمد سعيد باشا صدرت ثلاثة أوامر للفلاحين غير القادرين على دفع الضرائب بترك أراضيهم وعرفت هذه الأراضي "بالمتروك" والأراضي التي في أيدي الفلاحين "بالمرغوب"، غير أن أراضي المتروك ذهبت إلى أسرة محمد علي وكبار الملاك والأعيان من المصريين والأجانب ثم تحولت بعد ذلك إلى أراضي عشورية، وقد ترتب على تسحب الفلاحين من قراهم بعض النتائج الهامة، مثل: تراكم الأموال والضرائب عليهم وعدم سدادها، وبوار مساحات واسعة من الأراضي الزراعية نتيجة عدم زراعتها لقلة الأيدى العاملة مما أدى إلى تأثر الأحوال الاقتصادية للدولة بشكل عام نتيجة قلة الأيدي العاملة وتأثر الإنتاج الزراعي إلى جانب النفقات التي تحملتها الدولة من أجل إعادة المتسحبين إلى قراهم (بركات، د. ت، ص268- 270).

الديون

اضطر الفلاحون الذين لم يتسحبوا من أراضيهم إلى الاستدانة نتيجة الضرائب المفروضة عليهم، فقد كانت الديون إحدى نتائج السياسة الضريبية التي انتهجتها الحكومة في ذلك الوقت، ولجأ الفلاحون إليها اعتقادا منهم في أنها ستخفف وطأة الضرائب عليهم، فقد كانوا في أشد الحاجة إلى المال لشراء لوازم زراعاتهم، ومن المعروف أن الزراعة لا تؤتي ريعها إلا في أوقات محددة من السنة وأمام عدم قدرتهم على الموازنة بين إيرادهم وما لديهم من مال وقعوا في فخ الاستدانة، فقد تطلعوا إلى شراء الأراضي الزراعية والإنفاق في المناسبات مثل الزواج وغيره بما لا يتناسب مع دخلهم من المحصول، ومع انخفاض أسعار المحاصيل في كثير من الأحيان اضطر الفلاح إلى الاستدانة إما بضمان المحصول أو رهن أراضيه للغير، وفي أواخر عصر محمد علي وبعد إلغاء نظام الاحتكار قام بعض الفلاحين ببيع محاصيلهم مقدما للتجار -ومعظمهم من الأجانب- مما دفع محمد علي حفاظا على مصالح الفلاحين إصدار أمر بالتنبيه على التجار الأجانب بالابتعاد عن ذلك ولكن اضطر الفلاح لذلك لحاجته إلى المال (شلبي، 1891، 228، 229)، وظل الفلاح حتى بعد إلغاء نظام الاحتكار موضع استغلال المرابين الأجانب الذين سهلوا له الاقتراض منهم بالربا الفاحش واشتروا محاصيله بالأسعار التي حددوها (البطريق، 1999، ص124).

لم تكن ديون الفلاحين في أواخر عصر محمد علي وفي عصر عباس باشا الأول تشكل خطرا على الفلاحين وتهدد بنزع ملكياتهم إذ قل عدد الأجانب الموجودين في ذلك الوقت، فقد كان عباس شديدا في معاملته لهم وأصدر أمرا في 3 أبريل 1854م بطرد رعايا الدولة اليونانية من البلاد ولكنهم تدفقوا مرة أخرى في عهد سعيد باشا لما عرف عنه من التسامح معهم، أما عصر الخديو إسماعيل فكان يعتبر العصر الذهبي للمرابين الأجانب في مصر ووصل الأمر بهم إلى تقسيم القرى بينهم لاستنزاف الفلاحين (شلبي، 1979، ص230).

كذلك صدرت اللائحة السعيدية في 5 أغسطس 1858م، وعلى الرغم من اعتبارها من أعظم ما قدمه سعيد باشا للفلاح المصري؛ إلا أنها حملت في طياتها بعض البنود التي اعتبرت نكبة للفلاح فقد نصت في البند الثامن منها على أن الأراضي التي مضى على رهنها خمسة عشر عاما وما زالت تحت وضع اليد أصبحت منفعتها من حق الدائن المرتهن واعتبر هذا النص أول محاولة لتجريد الفلاحين الذين عليهم ديون من أراضيهم لحساب دائنيهم، وكانت الضرائب تجبى نقدا في الوجه البحري ثم امتدت بعد ذلك إلى الوجه القبلى، حتى أصبحت جباية الضرائب نقدا هى الوسيلة التي اعترف بها القانون بداية من مارس 1880 م ، حيث أصبحت الحاجة ماسة إلى المال نتيجة المشروعات التي أنجزتها الدولة في عهدي سعيد وإسماعيل، وارتفاع الدين العام في عهد الخديو إسماعيل، وقلة الإقبال على شراء القطن المصري بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية؛ مما أدى إلى هبوط أسعاره وبالتالي انخفاض دخل الزراع المصريين، وعادت حالة الفلاح إلى ما كانت عليه قبل ذلك، وفرضت الحكومة الضرائب بشكل أكبر مما كانت عليه، فلجأ الفلاحون إلى الاستدانة من الأجانب الموجودين في الريف لسداد ما عليهم من ضرائب واضطر بعضهم إلى بيع أرضه (عباس، 1973، ص449؛ أنيس، 1965، ص13).

وقد وصف البعض المرابين الأجانب في الريف بقولهم "يفد إلى القرية رجل حقير يفتتح حانوتا ويبيع للفلاحين أصنافا مغشوشة من أردأ الأنواع وبأثمان فادحة، ويبدأ بالمراباه الجزئية بإعطاءالفلاح عشرة قروش صاغ يأخذها 12 قرشا في آخر الأسبوع وتحديدا يوم السوق ليمكن الفلاح بيع شيئ من بيته لسداد ما عليه، ومع مرور عام كامل يكون المرابي قد كسب من وراء الفلاح واستطاع توسيع تجارته وأصبح معروفا وأطلق عليه الصيرفي وعندئذ يقوم بإعطاء الفلاح الجنيه الإنجليزى ب 125 قرش صاغ أي مكسب (27 %) ووصلت هذه النسبة في بعض الأحيان إلى (30%) ويختم الفلاح على المستند الذي قدمه له المرابي وهو لا يعرف المبلغ الذي دونه المرابى فيه (بركات، د. ت، ص273، 274).

واستغل المرابون الأجانب الفلاح وانتشروا في الريف المصري في ظل الامتيازات الأجنبية التي حالت دون فرض ضرائب عليهم إلا بإذن حكوماتهم، وفي ظل هذه الظروف تمكن الأجانب من الاستيلاء على مساحات كبيرة من أراضي الفلاحين دون وجه حق مثلما حدث في قرية نادي التابعة لمديرية القليوبية حيث وضع اليوناني نيقولا وسيل يده على مساحة قدرها 48 فدانا من أطيان المتروك في عهد عباس باشا وزرعها، وعندعودة الفلاحين أصحاب الأرض رفض إعطائها لهم بحجة أنه اشتراها، وقد تراكمت الديون على الفلاحين مما هدد بانتزاع أراضيهم، وكانت الفوائد المستحقة على هذه الديون باهظة، وقد لعبت المحاكم المختلطة دورا كبيرا في نقل أراضي الفلاحين للمرابين الأجانب وذلك باستحداث نظام جديد هو نظام الرهن العقاري الذي جاء به القانون المدني المختلط سنة 1875م إذ أصبح من الممكن للفلاح الاقتراض مع بقاء الأرض في حيازته مما أدى إلى تساهل الفلاح في الموافقة على الفوائد والشروط التي فرضها المرابون (شلبي، 1979، ص238).

انتفاضات الفلاحين

ذكر علي مبارك الانتفاضات التي قام بها الفلاحون في القرن التاسع عشر حيث ظهرت عدة انتفاضات في ذلك الوقت ضد سلطات محمد علي، ومنها:

الانتفاضة الأولى

حدثت الانتفاضة الأولى في مديرية قنا وتحديدا في قرية السليمية وذلك في عام 1821م، فقد ظهر في هذه القرية أحد رجال الدين يسمى الشيخ أحمد والتف الفلاحون حوله وأعطاهم عهودا ووصل عددهم إلى40 ألفا فاغتر بهذا العدد وأعلن خروجه على حكومة محمد علي وقام هو والفلاحون بطرد الموظفين وتعيين غيرهم كحكام الديوان وأعلن استقلاله عن حكومة محمد علي، وفرض الضرائب وحدد قيمتها واستولى على الغلال الموجودة في مخازن الحكومة، كذلك استولى على ما لدى الصيارفة من نقود قاموا بتجميعهاعلى هيئة ضرائب من الفلاحين، ولم تتمكن سلطات محمد علي من القضاء على هذه الحركة إلا بعد شهرين حيث أطلقوا عليهم النيران وقتل عدد كبير من الفلاحين وفر عدد منهم، كذلك فر الشيخ أحمد هاربا إلى القصير ومنها إلى الحجاز ولم تصل عنه معلومات بعد ذلك، وقد حدث مثل هذه الحركة في منطقة قاو بمديرية جرجا وتم القضاءعليها.

الانتفاضة الثانية

حدثت هذه الانتفاضة في عهد محمد علي أيضا وبعد الانتفاضة الأولى بعامين تقريبا في عام 1823م بالقرب من الأقصر، ولكن كانت على نطاق واسع وأشد خطورة من الانتفاضة السابقة لها وتحت قيادة رجل يسمى أيضا الشيخ أحمد ادعى أنه المهدي، والتف حوله عدد كبير من الفلاحين الذين أعلنوا تذمرهم وكراهيتهم لمحمد علي وحكومته، واستطاع هذا الرجل طرد موظفي الحكومة وأعلن أهدافه من هذه الانتفاضة والتي كان من أهمها القضاء على حكم محمد علي نهائيا والتخلص منه، وقد نجح في تهديد مدينة قنا نفسها ولم تنجح الوعود التي قدمتها الحكومه للفلاحين بشأن تخفيف الضرائب عنهم في إخمادها، واستطاع المهدي الاستيلاء على أشوان الحكومة وكذلك الاستيلاء على الأموال الأميرية، واستمرت هذه الانتفاضة قائمة ولم يستطع محمد علي إخمادها إلا بواسطة قوه بقيادة أحمد باشا طاهر حيث جهز القوات وتقابل مع الشيخ أحمد عند ناحية الخربة ومات عدد كبير من أتباع الشيخ في هذه الواقعة، وتعاملت قوات أحمد باشا طاهر مع الفلاحين الثائرين بمنتهى القسوة وتم أخذ عدد منهم أسرى وربطهم على فوهات المدافع وإطلاق النار عليهم وذلك محاولة لإرهاب الفلاحين حتى لا يتجرأ أحد على القيام بمثل هذا مرة أخرى، وقد أصيبت مناطق قنا وإسنا بالخراب والدمار من جراء هذه الانتفاضة وترك الأهالي ديارهم وفروا هاربين ولم يعودوا إليها إلا بعد مدة من الزمن (بركات، 1982، ص77، 87).

الانتفاضة الثالثة

حدثت هذه الانتفاضة في أوائل عهد الخديو إسماعيل سنة 1865م وعرفت بواقعة قاو (إحدى نواحي مديرية جرجا) حيث شهدت الفترة الأولى من عهد الخديو إسماعيل بعض القلاقل والاضطرابات التي نتجت عن التدهور الاقتصادي الذي عانت منه البلاد في ذلك الوقت وكثرة الضرائب، وقد تزعم هذه الانتفاضة أحد الأشراف (من نسل الرسول ﷺ) عرف بأحمد الطيب والتف حوله عدد كبير من الفلاحين وأعطوه العهود بالطاعة، وسبب هذه الانتفاضة هو أن أمة مسلمة كانت مملوكة لأحد نصارى قاو اشتكت للشيخ أحمد الطيب أن سيدها أراد وطأها ولكنها امتنعت، فأحضر الشيخ أحمد النصراني وخيره بين بيعها أو عتقها ولكنه أصر على تملكها، فأخذها الشيخ عنوة منه وسلب أمواله فاشتكاه النصراني للحكومة فطلب حاكم الناحية الجارية من الشيخ ولكن رفض تسليمها له، كذلك رفض تسليمها لناظر القسم واستمر في أذى النصراني، وتجمع حوله عدد كبير من الفلاحين من القرى المجاورة فأرسلت له الحكومة قوة بقيادة مدير أسيوط وجرجا ولكن تغلب الشيخ عليهم فأرسلت الحكومة المركزية قوة كبيرة استطاعت التغلب على قوات الشيخ من الفلاحين وتم قتل الشيخ ونفي عدد كبير منهم وضربت قري قاو والريانية وغيرها من القرى وتفرقت نساء الفلاحين وأولادهم ومات الكثير منهم في الجبال (بركات، 1982، ص79، 80).

هكذا تناولنا كيف انخرط الفلاح في الحياة المصرية العامة بعد أن كان معزولا في قريته لقرون عديدة، فقد انتهك محمد علي ذلك السياج الذي احتاطه، خاصة أنه أراد تكوين جيش قوي وصناعة حديثة وإيجاد كتبة وموظفين وأطباء ومهندسين مصريين لحكومته وجيشه حيث أنه لم يجد الإخلاص في العنصر الأوربي ولا القدرة على المثابرة والولاء والطاعة في العنصر التركي، فلم يكن هناك غير الفلاح المصري عامل زراعي وجندي وتليمذ وموظف، وإن ظل لا يعتمد عليه في الوظائف العليا لفترة كبيرة، ولم يكن من السهل على الفلاح إرسال ابنه إلى جيش الباشا ليخلع الجلابية ويرتدى البدلة ويحمل بندقية ويسير في طوابير منتظمة ثم يسافر ليموت بعيدا عن أهله، ولم يكن من السهل عليه أيضا إرسال أبنائه إلى المدرسة رغم أنهم ينامون ويأكلون ويتعلمون ويرتدون الملابس بالمجان ثم بعد ذلك يتخرجون موظفين محترمين (السعيد، 1994، ص 66، 67).

لم يكن تنفيذ كل هذا دون معاناة الفلاح المصري، وقد ذكرنا العديد من العوامل التي أدت إلى معاناته قبل عام 1882م لعل منها تطبيق محمد علي لنظام الاحتكار الذي حمل الفلاح أعباءا فاقت طاقته وقدرته المالية حيث خول لنفسه الحق في ملكية الأراضي الزراعية، واستولى على محاصيل الفلاحين عنوة، وقام ببيعها بأضعاف الأسعار التي اشتراها بها، وقد حرم محمد على رعيته من ثمرة كدهم وتعبهم ووجهها واستغلها في الإصلاحات التي قام بها، وزاد من معاناة الفلاحين قيام خلفائه بفرض الضرائب الباهظة التي أثقلت كاهلهم واضطرتهم إلى هجر أراضيهم التي ارتبط مصيرهم بها ولم يكن لهم مصدر للعيش سواها، كذلك كانت السخرة مصدرا لتعاسة الفلاحين الذين سخرتهم الحكومة من أجل إنجاز الأعمال العامة وسخرهم كبار الملاك أيضا في أراضيهم دون أي مقابل، وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل مثلت الديون عبئا ثقيلا على كاهل الفلاحين فاضطروا نتيجة لظروفهم إلى الاستدانة من المرابين الذين

استغلوا حاجتهم إلى المال في مضاعفة الفوائد عليهم، واستغلوا أيضا عدم معرفتهم القراءة والكتابة فكثيرا ما ختم الفلاح على مستندات لم يعرف محتواها، ونتج عن تراكم الديون عليهم تركهم أراضيهم وهجرهم قراهم، وعلى الرغم من معاناتهم إلا أن أحوالهم تحسنت عما كانت عليه في عهد المماليك حيث سادت البلاد الفوضى والسلب والنهب من قبل قبائل العربان وغيرهم الذين استطاع محمد علي إخضاعهم لسلطته إما بإعطائهم أراضي أو غير ذلك، وقد حاول محمد علي وخلفاؤه وضع حلول لمشاكل الفلاحين من خلال لائحة الفلاح التي حاولت تنظيم الإدارة في الريف وقدمت الكثير من الإرشادات عن المحاصيل، كذلك لائحة الأطيان الأولى والثانية ثم اللائحة السعيدية التي إن كانت تحمل بندا خول للمرتهنين الحصول على أراضي الفلاح إلا أنها حملت في طياتها كثيرا من المزايا للفلاح اعتبر كل منها خطوة جديدة نحو تملك الفلاح للأرض وصولا إلى الملكية الفردية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة

- وزارة الثقافة، دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، موضوع خاص بقانون الأعمال العمومية في البلاد المصرية، كود أرشيفي (033965- 0075)، رقم المجموعة 9 أشغال عمومية، رقم المحفظة 2/ 3/ أ (662)، 29 ديسمبر 1879.

ثانيا: الوثائق المنشورة

- لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح، 1830م.
- الحكومة المصرية، القوانين العقارية في الديار المصرية، المطبعة الأميرية، مصر، 1901.

ثالثا: الدوريات

1- الجرائد.

- الزراعة: 11 يونيو، 1890م.
- الفلاحة: سبتمبر وأكتوبر، 1920م.

2-المجلات.

- المجلة الاجتماعية القومية، مجلد11، عدد3، عباس، رءوف، النظام الاجتماعي في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، 1974، ص447- 450.
- المجلة التاريخية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السادس والثلاثون، نجم، زين العابدين شمس الدين، تسحب الفلاحين في عهد محمد علي أسبابه ونتائجه، 1989، ص280-295.
- المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف، مجلد4، عدد1، منصور، مريم محمد صالح، وثيقتا إسقاط شرعي لأطيان زراعية من القرن التاسع عشر "دراسة دبلوماتية"، 2017، ص 209- 220.

رابعا: المراجع العربية.

- ابنة الشاطئ، قضية الفلاح، مكتبة النهضة المصرية.
- أحمد، ليلى عبد اللطيف، 1987، الصعيد في عهد شيخ العرب همام، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- إسماعيل (أفندي)، محمد، 1900، أعظم ترعة في الدنيا "الترعة الإبراهيمة تحفة الخديو إسماعيل لصعيد وادى النيل رسالة تاريخية ونبذة هندسية عن تاريخ إنشاء الترعة الإبراهيمية وقناطر التقسيم بديروط وكيف كان إنشاؤها وغيرذلك مما له علاقة بالترعة.

- الأنصاري، ناصر، 1993، المجمل في تاريخ مصر (النظم السياسية والإدارية)، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دارالشروق.

- أنيس، محمد، 1965، تطور المجتمع المصري من الإقطاع إلى ثورة 23 يوليو 1952م، مصر، الاتحاد الاشتراكي العربي.

- الأيوبي، إلياس، 1996، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا من سنة 1863م إلى سنة 1879م، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.

- باير، جابيرل، 1988م، تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة (1800-1950م)، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- بدوي، جمال، 1999، محمد علي وأولاده "بناة مصر الحديثة"، القاهرة، مصر، مكتبة الأسرة.

- بركات، علي، 1982، رؤية علي مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

- بركات، علي، تطور الملكية الزراعية في مصر1813-1914م وأثره على الحركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.

- البطريق، عبد الحميد، 1999، عصر محمد علي ونهضته في مصر في القرن التاسع عشر (1805- 1883م)، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، 1988، عجائب الآثار في التراجم والأخبار(تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم)، الجزء الرابع، القاهرة، دار الكتب المصرية.

- الحته، أحمد أحمد، 1950، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، القاهرة، مصر، دار المعارف.

- الحته، أحمد أحمد، 1955، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة النهضة المصرية.

- حمود، ماجدة، تاريخ مصر الحديث.

- حنين بك، جرجس، 1904م، الأطيان والضرائب في القطر المصري، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، المطبعة الأميرية ببولاق.

- الدسوقي، عاصم، 1975، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري 1914- 1952، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الثقافة الجديدة.

- الرافعي، عبد الرحمن، عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، دار المعارف.

- الرافعي، عبد الرحمن، عصر إسماعيل، الجزء الثاني،الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، دار المعارف.

- رافق، عبد الكريم، بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني إلى حملة بونابرت، الطبعة الثانية، دمشق، 1986، ص68.

- رمضان، عبد العظيم، 1955، أوراق سقطت من التاريخ، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- زاخورة، إلياس، 1897، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر، الجزء الأول، القاهرة، مصر، المطبعة الأميرية.

- زكريا الشلق، أحمد وزكريا قاسم، جمال وآخرون، 2005، محمد علي وعصره، القاهرة، مصر، دار الكتب والوثائق القومية.

- أبو زيد، أحمد وعبيد، إسحق وآخرون، حكمة المصريين، القاهرة، مصر، القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

- زيدان، جرجي، 2012، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، القاهرة، مصر، مؤسسة هنداوي.

- زيدان، جرجي، 2012، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، مؤسسة هنداوي.

- سالم، لطيفة، 1981، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- سراج الدين، إسماعيل، 2005، مصر في عهد محمد علي.

- سعد، نسمة سيف الإسلام، 2019، الأوبئة والأمراض التي ظهرت في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين (1902- 1947م)، القاهرة، مصر، الهيئة العامة للكتاب.

- السعيد، رفعت، 1994، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- أبو شبكة، إلياس، 2020، تاريخ نابليون بونابرت 1769-1821، القاهرة، مصر، مؤسسة هنداوي.

- الشناوى، عبد العزيز، 1958، السخرة في قناة السويس، الأسكندرية، مصر، منشأة المعارف.

- عباس، رؤوف، 1973، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة 1837-1914م، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي الحديث.

- عباس، رؤوف، 1893، الملكية الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.

- عباس، رؤوف والدسوقي، عاصم، 1998، كبار الملاك والفلاحين في مصر 1837- 1952م، القاهرة، دار قباء.

- عبد الحميد، نبيل وعباس رءوف وآخرون، 1981، مائة عام على الثورة العرابية، القاهرة، مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

- عبد الرحمن عبد الرحيم، عبد الرحيم، 1974، الريف المصري في القرن الثامن عشر، القاهرة، مصر، مطبعة جامعة عين شمس.

- عبد اللطيف، علي، 2006، القوى الاجتماعية وتطورها(1882-1919م)، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية.

- أبو العزايم فرجاني، خيري، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية.

- عنان، ليلى، 1992، الحملة الفرنسية تنوير أم تزوير، القاهرة، مصر، دار الهلال.

- عون، حسن، 1966، أبرز ملامح ثورة 23 يوليو، القاهرة، مصر، دار المعارف.

- فهمى لهيطة، محمد، 1944م، تاريخ مصرالاقتصادي في العصور الحديثة، القاهرة، مصر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

- كول، جوان، 2001، الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر "الاستعمار والثورة في الشرق الأوسط"، القاهرة، مصر، المجلس الأعلى للثقافة.

- لبيب رزق، يونان وزكريا الشلق، أحمد وآخرون، 1995، الأحزاب المصرية 1922-1953م، القاهرة، مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

- مبارك، علي، 1879، نخبة الفكر في تدبير نيل مصر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مطبعة وادي النيل.

- مبروك، محمد والشربيني، أحمد وآخرون، 2016، في محبة التاريخ "دراسات في تاريخ مصر الحديث"، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- محمد حامد شلبي، علي، 1988، المصريون والجندية في القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الكتاب الجامعي.

- محمد زين الدين، إسماعيل، 1995، الزراعة المصرية في عهد الإحتلال البريطاني 1882-1914م، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- محمود، جمال كمال، 2010، الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- نحاس، يوسف، 2014، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

- هلال، علي الدين، 1977، السياسة والحكم في مصر في العهد البرلماني 1923-1952م، القاهرة، مصر، مكتبة نهضة الشرق.

- وليم، سليمان، 1965، الفلاح وملكية الأرض، القاهرة، مصر، مؤسسة الأهرام.

خامسا: المراجع الأجنبية.

-E. R.J .OWEN: Cotton and the Egyptian Economy 1820 -1914 a Study in Trade and Development.

-Magdy ELwan: Irrigation Foundations during the Period of Muhammad Ali Dynasty – an Archaeological Study Published in the Journal of the Faculty of Arts University of Alexandria, 2008.

سادسا: المراجع العربية المترجمة.

- آن ريفيلين، هيلين، 1968، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة (أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني)، القاهرة، مصر، دارالمعارف.

- ج. كريستوف، هرولد، 1967، بونابرت في مصر، ترجمة (فؤاد أندرواس)، القاهرة، مصر، دار الكتاب العربي.

- جولد شميدت، آرثر وج. جونسون، إيمي وأ. سالموني، باراك، 1977، رؤية جديدة لمصر (1919-1952م)، الطبعة الأولى، ترجمة (عايدة الباجوري)، القاهرة، مصر، المركز القومي للترجمة.

- شولش، ألكسندر، 1878، مصر للمصريين "أزمة مصر الاجتماعية والسياسية"، ترجمة (رؤوف عباس حامد)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.

- كلوت بك، أ. ب، 2011، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة (محمد مسعود)، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية.

سابعا: الرسائل العلمية غير المنشورة.

1-رسائل الماجستير.

- أحمد عثمان صقر، عوض، 1992، نظام التجنيد في مصر1820- 1882م، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر.

- أحمد يوسف نصار، حسن، 1987، دور المجتمع الريفي في ثورة 1919م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

- بديع عبد المطلب الحسيني، صبري، 2003، الوعي السياسي لدى الصفوة في الريف المصري" دراسة ميدانية في قرى مصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، مصر.

- حسين عبد الفتاح الشرقاوي، عبد الفتاح، 2009، البنوك ودورها في الحياة الاقتصادية في مصر "دراسة تاريخية عن بنك مصر 1920- 1961م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأسكندرية، مصر.

- سوريال دميان، فوزي،1981، ملاك الأراضي الزراعية في مصر1858- 1896م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، مصر.

- بدير، عفاف محمد ،1989، الملكيات الصغيرة فى الريف المصرى 1882 - 1914 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، مصر .

- محمد السيد صالح، عبد المنعم، 2009- 2010، الفكرة القومية بين المفهوم الديني والمفهوم المدني "دراسة في تاريخ الفكر السياسي في مصر في سبعينيات القرن 19 إلى ثورة 1919م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

2- رسائل الدكتوراه.

- إسماعيل رمضان، طلعت، الإدارة في مصر1882- 1922، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر.

- محمد حامد شلبي، علي ،1981م، الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1846- 1891م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

The Conditions of Peasants From The Era of Muhammad Ali 1882 AD

Sahar Mahmoud Mohammed Farag
Teaching assistant, History Department
Faculty of Women for Arts, Science & Edu-Ain Shams University - Egypt
Sahar.mahmoud@women.asu.edu.eg

Aida Al Said Sleema
History Department
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
Aida.Sleema@women.asu.edu.eg

Magda Mohammed Hamod
History Department
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
Magda.Hamoud@women.asu.edu.eg

Abstract

The study aims at developing a specific definition of the Egyptian farmers and dividing them in terms of ownership and production relations. It also highlights the tenure system in Egypt before the era of Muhammad Ali, and then the changes he made when he took charge of what was known as the coup in the tenure system, and the impact of those reforms on the farmers. In addition, it shows the changes introduced by Muhammad Ali and his successors to the irrigation system, the administrative system in the Egyptian countryside, and the administrative jobs and tasks entrusted to their owners. It then discusses the manifestations of the farmers' suffering which included monopoly, taxes, forced labour, conscription, withdrawals, and debts, and the consequent farmers' many uprisings.

Despite the suffering of the farmers, their conditions were better than those during the era of the Mamluks, where chaos reigned in the country and there were a lot of looting and pillaging of the Arab tribes and others. Muhammad Ali was able to subjugate them to his authority either by giving them lands or otherwise. Furthermore, he and his successors tried to develop solutions to the problems of the framers through the Farmer's Regulation that tried to organize the administration in the countryside and provided a lot of instructions about crops, as well as the Lands Regulation I and II, and then the Saeed's Regulation that despite it carried a clause authorizing the mortgagee to obtain a farmer's lands, it involved many advantages for the farmer, each of which was a new step towards the farmer's ownership of land, leading to individual ownership.

Key words: Farmers .Possession. Lands . Regulation